المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٦/٢/٢م الموافق ٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٤ السنة الرابعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«معهد أبحاث الأمن القومي» في تقريره السنوي «تقييم إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥- ٢٠١٦»

«تقدّم العملية السياسية مع الفلسطينيين شرط لتوسيع إسرائيل علاقاتها في الشرق الأوسط»!

صفحـ (٥) ـة

خلال ولاية نتنياهو: ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة بنسبة ٥٥٪ منذ العام ٢٠٠٩!

صفحـ (٦) ـة

يعلون يرفض دعوة هيرتسوغ لقصف أنفاق في غزة!

وزير الدفاع يؤكد عدم العثور على أي من هذه الأنفاق* رئيس «العمل» والمعارضة: أنفاق «حماس» تهديد يجب القضاء عليه الآن!

قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، أمس الاثنين، إنه لم يتم اكتشاف أي نفق يمتد من قطاع غزة باتجاه البلدات الإسرائيلية القريبة من الحدود مع القطاع، واعتبر أن إسرائيل ستنتصر على الهبة الشعبية الفلسطينية.

وقال يعلون للإذاعة العامة الإسرائيلية: «أنا مقتنع بأننا سننتصر على موجة الإرهاب الحالية. وهذا لا يعني أن الصراع سينتهي، لكننا سننتصر على هذه الموجة».

وأضاف أن أجهزة الأمن الفلسطينية تنصلت من عملية إطلاق النار التي نفذها الشرطي الفلسطيني أمجد سكري عند حاجز مستوطنة «بيت إيل»، أول من أمس، قبل استشهاده.

وتطرق يعلون إلى أقوال سكان في جنوب إسرائيل بأنهم يسمعون أصوات عمليات حافر في باطن الأرض، وسط مخاوف من أن حركة حماس تحفر أنفاقا هجومية، وقال إنه يجري التدقيق في كل بلاغ كهذا، لكن «حتى الآن لم يتم الكشف عن أي نفق تم حفره تحت بيت».

ورد يعلون على دعوات رئيس حزب «العمل» وكتلة «المعسكر الصهيوني» والمعارضة الإسرائيلية، إسحاق هيرتسوغ، بقصف أنفاق غزة الآن، وقال إنه «بالإمكان أيضا قصف مئة ألف صاروخ بحوزة حزب الله أو مئات الصواريخ (البالستية) التي لدى إيران، لكن ينبغي ترجيح الرأي والتحلي بالمسؤولية»، محذرا بذلك من المبادرة إلى شن حرب جديدة.

وكتب هيرتسوغ في صفحته على موقع «فيسبوك»، أول من أمس، أنه «يجب قصف أنفاق حماس، وهذا تهديد يجب القضاء عليه. لماذا لا تصدر الحكومة هذا الأمر للجيش الإسرائيلي؟ لماذا يتردد وزير الدفاع ورئيس الحكومة؟ المصريون يفجرون أنفاق حماس عند حدود رفح في الوقت الذي يحذر فيه سكان غلاف غزة مرة بعد أخرى من سماعهم أصوات حفريات تحت بيوتهم. ماذا ننتظر؟ أن يخرج المخربون حاملين أسلحتهم إلى داخل كيبوتس أو بلدة؟».

من جانبه، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في كلمة ألقاها في مؤتمر لسفراء إسرائيل عقد في مقر وزارة الخارجية في القدس، مساء أول من أمس الأحد، «إننا نعمل بشكل ممنهج وبرباطة جأش ضد جميع التهديدات بما فيها التهديد الذي تمثله حماس ونستخدم الوسائل الدفاعية والهجومية على حد سواء».

وأضاف مهددا أنه "إذا تم الاعتداء علينا عبر الأنفاق التي تمتد من قطاع غزة سنرد بقوة كبيرة جدا ضد حماس أكبر بكثير مما تم استخدامها في عملية الجرف الصامد"، في إشارة إلى العدوان على غزة في صيف العام ٢٠١٤. وتابع "أعتقد أنهم يفهمون ذلك في المنطقة ويفهمون ذلك أيضا في أنحاء العالم. آمل أننا لن نحتاج إلى ذلك ولكن قدراتنا الدفاعية والهجومية تتطور بسرعة ولا أنصح أحدا باختبارها".

ويأتي تهديد نتنياهو على خلفية تزايد القلق بين سكان البلدات الإسرائيلية القريبة من الشريط الحدودي مع القطاع، والتي تعرف باسم "غلاف غزة"، من حفر أنفاق كهذه، وتردد أقوال سكان هناك عن أنهم يسمعون أصوات الحفر وحتى أن بعضهم يقول إنه سمع أصوات أشخاص يتحدثون بالعربية تحت البيوت.

وزار أعضاء لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست منطقة "غلاف غزة" أول من أمس، واستمعوا إلى السكان هناك الذين عبروا عن تخوفهم من احتمال تدهور الوضع الأمني. وقالت إحدى المواطنات هناك إن "الشعور بالأمن الذي يوفره الجيش ممتاز، لكنني لست هادئة حيال موضوع الأنفاق... والعلم بأن أولادك يمكن أن يلعبوا كرة قدم في يوم صاف، ويخرج مخربون (من باطن الأرض) فجأة، يرافقنا جميعا". وأضافت "نحن نعرف أنه توجد أنفاق. ورغم كل ما يقولونه لنا إلا أن شعورنا هو أن الأنفاق موجودة".

وقال مواطن آخر "لا شك لدي في أنه توجد أنفاق، لكني لا أعرف إلى أين تصل. وأنا مقتنع بنسبة مئة بالمئة أن الجيش والحكومة الإسرائيليين يعرفان بشأن الأنفاق، ولا أعرف ما الذي ينتظرانه، ومن سيدفع الثمن الباهظ جدا هم السكان في غلاف غزة".

وتشاهد في أنحاء "غلاف غزة" آليات حفر ضخمة تعمل في محاولة للكشف عن هذه الأنفاق، ولكن من دون أن تتمكن من كشف أي من هذه الأنفاق حتى الآن.

التحريض على غزة: اليسار عندما يبحث عن رافعة أمنيّة. (أفـب)

مقابلة خاصة مع المؤرخ والسفير الإسرائيلي السابق في فرنسا

البروفسور ايلي بار- نافي لـ«المنتدى الإسرائيلي»: ليس سهلا أن ترفض إسرائيل المبادرة الفرنسية وستشارك في مؤتمر سلام دولي في حال عقده

كتب بلال ضاهر:

ينفذ اليمين الإسرائيلي حملات تحريض واسعة ضد كل جهة في إسرائيل تعارض سياسة الحكومة، وخاصة الجهات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية. وفي هذا السياق تستهدف هذه الحملات اليمينية دبلوماسيين سابقين شكلوا مجموعة تنشط في دول أجنبية بالأساس من أجل أن تمارس هذه الدول ضغوطا على إسرائيل باتجاه حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وطالت حملات التحريض اليمينية منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية وكذلك مجموعة من الفاعلين في الحياة الثقافية، الذين يعتبرون من رموز الأدب والمسرح في إسرائيل (اقرأ ص ٢).

في غضون ذلك، عبّر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال نهاية الأسبوع الماضي، عن رفض المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر سلام دولي. واعتبر أنه لا يتم تحقيق السلام من خلال مؤتمر دولي، علما أن نتنياهو وحكومته لم يبادرا إلى أية خطوة بهذا الاتجاه، بل على العكس من ذلك، إذ نفذ كل خطوة من شأنها أن تبعد السلام وتفشل حل الدولتين.

حول هذه القضايا أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع السفير الإسرائيلي السابق في فرنسا والمؤرخ والمحاضر في جامعة تل أبيب، البروفسور ايلي بار – نافي.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: أنتم كمجموعة من الدبلوماسيين والمثقفين تتعرضون لهجوم وانتقادات من داخل إسرائيل، على خلفية موقفكم ونشاطكم من أجل سلام إسرائيلي – فلسطيني.

بار - نافي: «نحن ننتمي إلى منتدى حركات السلام، ولدينا مجموعة اسمها 'اللجنة السياسية'. ونحاول العمل في البلاد، ولكن بالأساس في خارج البلاد، من أجل إقناع العالم بأن عليه التحرك والقيام بعمل ما من أجل إخراج المنطقة من الوحل. نحن نتوجه إلى برلمانات في أوروبا، ونكتب في صحف هامة تصدر في أوروبا وأميركا، ونقيم علاقات مع منظمات يهودية وغير يهودية، مثل 'جي- ستريت'. هذه اتجاهات نشاطنا، وهي، بالطبع، لا تعجب الحكم هنا ولا مؤيديه. وهناك حملة تحريض وتشويه سمعة ضدنا، وقد تحولنا عمليا إلى منبوذين بالنسبة للجمهور الإسرائيلي، وذلك بتوجيهات من أعلى طبعا. وشخصيات مثل السفير ومدير عام وزارة الخارجية الأسبق ألون ليئيل، والسفير السابق إيلان باروخ، وأنا وآخرين أصبحوا يعتبرون بمثابة طابور خامس. وبالنسبة للهجوم علينا والتحريض ضدنا، فأنا مؤرخ من حيث مهنتي، ولا يوجد شيء جديد في نشاطنا، وإنما هذا ما يحدث عندما يكون نظام الحكم محاصرا، وهو أنه تهب هنا رياح فاشية. وفي الجانب المتفائل لهذا الموضوع، هناك أمران. الأمر الأول هو أن توتر الحكومة أمر جيد لأنه لا يوجد لديها أي شيء في الجانب السياسي، لا توجد مبادرة ولا أي شيء آخر، وهناك ركود فكري. وعدوانية الحكومة واليمين نابعة من عجزهما. والأمر الثاني أن ضعف اليمين المتطرف الإسرائيلي سببه عدم وجود قوى مثقفة في صفوفه. الوضع هنا ليس مشابها لفرنسا عشية الحرب العالمية الثانية، ولا يوجد هنا أدباء وصحافيون ومثقفون في الجانب اليميني، وهم عمليا أداة فارغة ثقافية. والمثقفون في جانبنا وهذا أيضا يثير غضب اليمين».

(*) ما الذي دفعكم إلى هذا النشاط؟

بار – نافي: «نحن إسرائيليون ويتوجب علينا القيام بعمل ما، فالوضع كارثي. والاحتلال دخل في عامه الخمسين، ولا نرى نهاية لذلك. المعارضة غير موجودة، وبوجود معارضة كهذه بإمكان نظام الحكم أن يفعل ما يشاء، من الناحية السياسية. وهناك فراغ كبير يتعين على أحد الدخول إليه. وتوجد قوى هنا لكنها ليست منظمة، وتفتقر إلى قيادة، وهي مرتبكة أيضا، ومعسكر السلام مشلول. لكن يتعين على المواطنين أن يفعلوا شيئا، فهذا هو شريان الحياة في الديمقراطية. ومن هنا كانت الحاجة إلى العمل. ويوجد هنا تحليل سياسي، وهو أنه أنا وكذلك ليئيل والآخرون لا نؤمن أن الخلاص سيأتي من جهة السياسيين في إسرائيل. نحن نؤمن بأننا بحاجة إلى مساعدة كبيرة وهامة من خارج البلاد، من أجل أن يشعر نظام الحكم والجمهور بأن الاحتلال يجب أن يزول وأن الأمور لا تمر بهدوء. ولذلك توصلنا إلى الاستنتاج بأن نشاطنا بين الطبقة السياسية في أوروبا، مثل البرلمانات والصحافة، ينطوي على احتمال بتحريك أمور هناك، لأنهم سيحصلون على شرعية من قوى إسرائيلية. وثمة أهمية لهذه الناحية. فأنا كنت سفيرا في فرنسا، وعشت هناك سنوات عديدة وتعلمت هناك. وبنظر الفرنسيين أنا إسرائيلي وطني، وعندما يرون نشاطي فإنهم يستمدون شرعية للعمل من أجل مساعدتنا».

(*) كيف تنظر إلى هجوم حركات اليمين، مثل «إم ترتسو» و«عاد كان»، على المنظمات الحقوقية والأدباء والفنانين في إسرائيل؟

بار- نافي: «عندما يحكم اليمين ولا يوجد حل سياسي فإن ظهور حركات يمين كهذه هو أمر طبيعي. ونحن نرى هذه التهجمات منذ سنوات طويلة، وهي تتصاعد. وما يحدث الآن هو وجود حكومة يمينية لم يشهد تاريخ الدولة مثلها في الماضي، وتوجد أقلية في الشعب، لكنها عمليا تسيطر على كل شيء هنا، وإلى جانب ذلك هم لا يعرفون كيف يواجهون الوضع، وفي هذا الوضع تنمو في الهوامش حركات مثل 'إم ترتسو' وغيرها من الفاشيين. المشكلة هي أن الوضع الديمقراطي للخريطة كان دائما بهذا الشكل، لكن أشخاصا مثلنا كانوا معتادين على النقاش، أما الآن فيصعب كثيرا مواجهة 'إم ترتسو'، لأن المواجهة لا تجري بأسلحة متوازنة ولأن القوة الفكرية في جانبنا وليست في جانبهم ومن الصعب جدا إجراء نقاش حقيقي. ولو كانت هناك حكومة تطرح مبادرة سياسية لأيدها الجمهور، وكافة الاستطلاعات تؤكد ذلك، وأي قائد جرب أمرا كهذا حصل على تأييد الشعب».

(*) إسرائيل رفضت مبادرة فرنسية لعقد مؤتمر سلام دولي. هل ستكون هناك تبعات في أوروبا لهذا الموقف الإسرائيلي؟

بار – نافي: «أولا، ليس الأمر بسيطا وسهلا لهذه الدرجة بأن ترفض إسرائيل مبادرة فرنسية كهذه. هذه المبادرة الفرنسية ستتبلور أكثر. وإسرائيل ستذهب إلى مؤتمر دولي للسلام إذا عُقد. ونتنياهو قال إنه سيدرس المبادرة وسيفكر فيها. وليس بسيطا أن ترفض مبادرة كهذه، ومن الجهة الأخرى تقول دائما إنك تريد التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين. وهذا الرفض من جانب إسرائيل ليس رفضا حقيقيا. رغم ذلك، فإن كل شيء مرتبط بما سيفعله وزير الخارجية الأميركية، جون كيري. وما زلت أؤمن أنه يوجد احتمال لنجاح هذه المبادرة. فإذا إسرائيل استمرت في رفض المبادرة، فإن فرنسا يمكن أن تعترف بدولة فلسطينية، وهكذا هي الأجواء هنا، وعندما يحصل أمر كهذا فإنه سيكون أمرا جديا، لأن فرنسا ليست السويد، وإنما هي دولة عظمى هامة في أوروبا وستجر خلفها دولا كثيرة، مثل بلجيكا ولوكسمبورغ وايرلندا وغيرها. وهذا سيكون بمثابة طوفان سياسي. وأكرر القول إن حكومة اليمين تخضع لحصار سياسي لأنها لا تقترح أي شيء في المقابل. كذلك فإن وزير الخارجية الفرنسية، لوران فابيوس، موجود في نهاية حياته السياسي، وهو يريد ترك إرث وراءه. والمطلوب هو ممارسة ضغوط على الأميركيين كي لا يعرقلوا هذه العملية على الأقل».

(*) ما هو تأثير القرارات الأوروبية ضد المستوطنات على إسرائيل؟

بار – نافي: «يوجد تأثير كبير. هذا التأثير ليس اقتصاديا، لأن حجم الصادرات من المستوطنات إلى أوروبا ضئيل ولا يساوي ١٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية. لكن أهمية هذه القرارات رمزية، والأهم من ذلك أنها يمكن أن تشكل بداية تحرك دولي، وهذا ما يثير المخاوف في إسرائيل. إنهم يخافون من طوفان سياسي، وهذا سبب جيد بالنسبة لنا كي نستمر في نشاطنا».

كلمة في البداية

اليمين الإسرائيلي الجديد- عودة إلى الوقائع

بقلم: أنطوان شلحت

يتواتر في إسرائيل أخيرًا استعمال مصطلح «اليمين الإسرائيلي الجديد» بغية جملة أهداف منها إقامة حد فاصل بينه وبين ما يسمى بـ«اليمين العقلاني»، ولا سيما الذي يمثل عليه قادة حاليون وسابقون في حزب الليكود الحاكم على غرار دان مريدور وبيني بيغن، ورئيس الدولة رؤوفين ريفلين (رئيس الكنيست السابق)، ووزير الدفاع الأسبق موشيه آرنس، مثلاً.

وهذا «اليمين الجديد» هو من بات يقرر جدول الأعمال العام الداخلي، والخطاب السياسي في إسرائيل.

ويتألف من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترتسو» وغيرها.

لماذا عنونت الشطر الأخير من المقال بعبارة «عودة إلى الوقائع»؟.

لسبب بسيط أن الوقائع المرتبطة بصعود هذا اليمين الجديد سبق أن أوردناها ضمن التقارير الإستراتيجية السنوية حول المشهد الإسرائيلي الصادرة عن «مركز مدار» منذ العام ٢٠١٠- ٢٠١١، وقد استشرفت في حينه ما هو حاصل الآن.

وأشير في هذه التقارير من ضمن أشياء أخرى، إلى أن هناك إجماعًا لدى المتابعين والمحللين السياسيين على أن اليمين الجديد كان يتطلع على المدى البعيد إلى ترسيخ «واقع غير ديمقراطي» في إسرائيل، وإلى أنه نجح من أجل ذلك في أن يصرف نظر الرأي العام عن مسائل مصيرية مثل «عملية السلام»، وفي أن يجعل اهتمام هذا الرأي العام منصبًا على مسائل أخرى مثل محاربة نشاط المنظمات اليسارية التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتأجيج الهجوم على المحكمة العليا.

وجرى إرفاق هذه التحليلات بملاحظتين:

الأولى، أن كثيرين من قادة اليمين الإسرائيلي الجديد هم أشخاص هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي السابق في تسعينيات القرن العشرين الفائت، وأن المتضرر الرئيس من ممارساتهم هو "اليمين العقلاني" الذي ما زال ملتزمًا معادلة "إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية" (الإشكالية أصلاً)؛

الثانية، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يقف في وجه هذا اليمين الجديد العنصري، وأنه في حال استمراره في اتخاذ هذا الموقف فإن هذا اليمين سيلحق ضررًا فادحًا به هو أيضًا، لأن سيطرته على جدول الأعمال العام والخطاب السياسي أدت إلى حدوث أزمة كبيرة بين إسرائيل وبين "أصدقائها" في العالم، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والجاليات اليهودية في أوروبا وأميركا الشمالية.

وأكد المحلل السياسي شالوم يروشالمي (بحسب ما ورد في تقرير مدار ٢٠١٢) أن هناك تقاسمًا للأدوار بين عدد من الشخصيات الوزارية والبرلمانية التي تؤدي دورًا كبيرًا على صعيد دفع تنفيذ خطة تغيير قواعد اللعبة بشكل كامل وتحويل إسرائيل إلى نوع من الدولة الديمقراطية اليهودية - الدينية المتعصبة، التي تعتمد على الطابع اليهودي أكثر مما تركز على الطابع الديمقراطي. ويتزعم هؤلاء رئيس الحكومة الذي أخذ يتجه نحو هذا المسار الخطر المعادي للديمقراطية، لكن يغير أحيانًا تكتيكه ويتراجع إلى الوراء ليعاود هجومه من جديد. وبرأي يروشالمي فإن إسرائيل «تسير في اتجاه نظام يبعدها عن الديمقراطية الغربية، ويحولها إلى دولة مختلفة حيث لن يكون هناك وجود لليسار العلماني ولا لحقوق الأقليات».

وفي سياق مقابلة صحافية مطوّلة أجراها يروشالمي مع عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، رئيس لجنة الكنيست (في الكنيست الـ١٨) وأحد أكثر النشيطين في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية، حدّد هذا الأخير (من الحدّة) بملء الوضوح أن غاية هذه الحملة التشريعية تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الإسرائيلي الداخلي.

هذه الأهداف هي:

أولاً، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛

ثانيًا، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقير»؛

ثالثًا، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساسًا منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلحق أضرارًا فادحة بالسيادة الإسرائيلية».

وأشار المحلل السياسي غدعون ليفي (في نهاية ٢٠١١) إلى أن الهجوم المتعدد الأذرع الأهوج الذي يشنه اليمين الجديد في ذلك الوقت مُوجّه ضد كل من النساء والعرب واليساريين والعمال الأجانب والجمعيات والصحافة وجهاز القضاء، وكذلك ضد كل من يقف في طريق الثورة الثقافية التي يُراد إحداثها، وحذّر من أن كل شيء يوشك أن يتغيّر، بدءًا بالموسيقى التي يتم الاستماع إليها وانتهاء ببرامج التلفاز التي تتم مشاهدتها، مرورًا بحافلة الباص التي يجري السفر فيها والجنازة التي يشترك الناس فيها. وهذا في موازاة تغيّر الجيش الإسرائيلي، والتحولات الطارئة على جهاز المحاكم، وتعرّض مكانة المرأة إلى الرجم بالحجارة، ودفع العرب إلى ما وراء الجدار ومهاجري العمل إلى معسكرات الاعتقال. وبكلمات أخرى فإن إسرائيل تنطوي بين أسلاك شائكة وأسوار كما لو أنها تقول ليذهب العالم كله إلى الجحيم.

وبرأي ليفي فإن ثمة أيادي كثيرة تقف وراء هذه الثورة الثقافية، لكن لدى جميعها قاسم مشترك واحد هو الطموح إلى إسرائيل أخرى، غير غربية وغير منفتحة وغير حرة وغير علمانية. وهذه الأيدي هي: اليد القومية التي تسن القوانين المعادية للديمقراطية والفاشية الجديدة، واليد الحريدية التي تقوّض حرية الفرد ومساواة المرأة، واليد العنصرية التي تعمل على مجابهة غير اليهود، واليد الاستيطانية التي تعزّز قبضتها على ما يحدث داخل إسرائيل أيضًا، ويد خامسة تعبث بأجهزة التربية والثقافة والفنون.

أمّا البروفسور زئيف شتيرنهيل (من الجامعة العبرية في القدس) فأكد (أيضًا في نهاية ٢٠١١) أن هذا اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي وصفها بأنها تحظى بحكم ذاتي إقليمي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف الفظ المعربد في المناطق الفلسطينية كل يوم، والذي ينزلق أيضًا إلى الشارع الإسرائيلي، أقل خطرًا من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها. وأضاف: إن تحويل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وباسم هذا التيار يعمل وزيرا العدل والخارجية في إسرائيل، بدعم من جانب كل القيادة البرلمانية لليمين، عدا رئيس الكنيست. وشدّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمية لليهود، وهي أفضلية ستتدحرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية.

كما نوّه في سياق آخر بأن اليمين الإسرائيلي، العلماني والديني على حد سواء، يتحدّى المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها. وجوهر الثورة الدستورية لليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما إطار يسمح بممارسة تفوّق اليهود على غير اليهود. وشدّد على أنه لا يجوز الخطأ في نيات اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية في ذلك الوقت تنبع من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كليّ، وتخدم هدفًا واضحًا، وهي ليست سوى مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

لكن كيف تأثر ويتأثر هذا كله بأداء من يُفترض به أن يشكل البديل السلطوي لحُكم اليمين؟ وكيف انعكس هذا كله على سياسة إسرائيل الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟.

الإجابة عن هذين السؤالين تحتاج إلى وقفة أخرى.

تحليلات صحافية:

حملات اليمين ضد مناهضي الاحتلال تتغذى من وجود إجماع في إسرائيل على رفض الانتقادات للجيش وكل جهاز الاحتلال!

ما زالت إسرائيل تعيش في خضم عاصفة عقب قيام حركتي اليمين "إم ترتسو" و"عاد كان" بشن هجوم شديد على المنظمات الحقوقية في محاولة لتشويه صورتها وتصويرها كأنها عميلة لأجندات أجنبية، لكونها تتلقى تمويلا من دول وصناديق أجنبية تُعنى بحقوق الإنسان.

وتنشط المنظمات الحقوقية، التي تسمى في إسرائيل "منظمات يسارية" والمستهدفة من حركات اليمين، في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وتصدر تقارير تكشف عن ممارسات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك عن انتهاكات تُرتكب بحق الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل.

ولا يعتبر هجوم اليمين على المنظمات الحقوقية جديدا، لكنه تصاعد في الفترة الأخيرة في موازاة خطوات أقرتها دول الاتحاد الأوروبي، مثل وسم منتجات المستوطنات وإخراج المستوطنات من إطار التعاون الأوروبي - الإسرائيلي، كما حدث في الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل حول المشروع العلمي العملاق "هورايزون ٢٠٢٠". كما يأتي هذا التصعيد في أعقاب اعترافات برلمانية أوروبية متتالية بدولة فلسطين، ونشاط حركة مقاطعة إسرائيل BDS.

وركز هجوم حركتي اليمين بالأساس على منظمتين، هما "بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية" و"لنكسر الصمت". وهذه الأخيرة هي حركة أسسها جنود إسرائيليون ويتركز نشاطها في جباية إفادات من جنود في الخدمة العسكرية حول ممارسات الجيش وانتهاكات لقوانين الحرب، سواء في الحروب المتتالية على قطاع غزة أو الممارسات اليومية لجيش الاحتلال في الضفة الغربية.

حملة «مدسوسون»

أصدرت حركة «إم ترتسو»، التي تأسست في العام ٢٠٠٦، مؤخرا، كراسة بعنوان «تقرير المدسوسون – ٢٠١٥»، وفيلما قصيرا، هاجمت فيهما المنظمات الحقوقية في إسرائيل ووضعت فيهما مبالغ تلقتها هذه المنظمات من حكومات وصناديق أجنبية منذ العام ٢٠١٢، ومن «الصندوق الجديد لإسرائيل» منذ العام ٢٠٠٨، و«أموال فلسطينية تم التعهد بدفعها» منذ العام ٢٠١٤.

وقالت «إم ترتسو» في تقريرها إن «'مدسوسون' هو اسم بحث جديد تصدره حركة 'إم ترتسو'، يبحث ويلخص نشاط ٢٠ منظمة إسرائيلية تعتبر في المجتمع أنها 'منظمات يسارية' أو كمنظمات 'حقوق إنسان' وفق المعطيات المتوفرة حتى العام ٢٠١٥. ويظهر التقرير أن الحديث لا يدور عن هذا ولا ذاك، وإنما عن منظمات مدسوسين».

واعتبرت الحركة أن «منظمات الدعاية السياسية تنشط من الداخل بتمويل واسع النطاق من دول أجنبية، ضد المجتمع الإسرائيلي، ضد جنود الجيش الإسرائيلي وضد قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها في الحرب ضد الإرهاب. والمشترك بين الغالبية العظمى لمنظمات المدسوسين التي جرى التدقيق فيها، عدا التمويل الأجنبي الذي يُضخ إليها من دول أوروبا، هو غلاف صورتها وميزانياتها الذي توفره لها المنظمة الأميركية الصندوق الجديد لإسرائيل».

وتابعت أن «قسما من المنظمات تتلقى مئات آلاف الدولارات حتى من صناديق فلسطينية. ومن بين منظمات المدسوسين العشرين التي جرى التدقيق فيها، ١٥ مدعومة من المنظمة الأميركية الصندوق الجديد لإسرائيل، ٤ دافعت قضائيا عن مخربين أو عائلات مخربين، وبعضها هاجم يهودا في موجة الإرهاب الجديدة. وفي دولة اليهود العام ٢٠١٥ بالإمكان أداء الخدمة الوطنية في منظمات المدسوسين التي تدافع عن مخربين، وتقدم دعاوى ضد جنود أو تشوه صورة إسرائيل في الأمم المتحدة بادعاء أنها دولة أبارتهايد».

وادعت الحركة أن «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» تلقت مؤخرا مبلغ ٥٠ ألف دولار من «سكرتارية حقوق الإنسان والقانون الدولي» ومقرها في رام الله، وقدمت مساعدة قانونية إلى صبحي أبو خليفة وشروق دويات، المتهمين بتنفيذ عملية طعن.

ونددت الحركة اليمينية بجمعية حقوق المواطن لأنها «عملت من أجل إعادة الدراسة الأكاديمية» للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وشاركت في الدفاع عن الناشط الحقوقي الفلسطيني شعوان جبارين.

وتابعت أن «رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان» تلقت دعما من «سكرتارية حقوق الإنسان والقانون الدولي»، «وتتهم هذه الرابطة الجيش الإسرائيلي في العالم بممارسة 'التعذيب والتنكيل بالفلسطينيين' وارتكاب جرائم حرب، وتعمل من أجل وقف سياسة الاغتيالات التي يمارسها الجيش الإسرائيلي. ومنحت رعاية في الماضي لمعرض يصور الجنود الإسرائيليين وكأنهم يطلقون النار على مواطنين فلسطينيين».

وبحسب «إم ترتسو» فإن منظمات «حاخامين من أجل حقوق الإنسان» و«اللجنة ضد التعذيب» و«هموكيد- المركز لحماية الفرد» تتلقى تمويلا فلسطينيا. وهاجمت منظمة «المركز لحماية الفرد» لأنها التمست إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد هدم بيوت مشتبه بهم بتنفيذ عمليات طعن.

واحتجت هذه الحركة اليمينية على سماح إسرائيل بأن يؤدي شبان «الخدمة المدنية» في منظمة «بتسيلم»، وقالت إن هذه المنظمة «نحصل سنويا على مئات آلاف الدولارات من صناديق سياسية أجنبية» وأن «هذه المنظمة المدسوسة تظهر صباح مساء في وسائل الإعلام العالمية وتتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب».

وهاجمت «إم ترتسو» مركز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لأنه يعمل ضد سحب الإقامة من أسرى فلسطينيين من القدس الشرقية «ويعارض الصبغة اليهودية لدولة إسرائيل» ولأنه يحصل على تمويل فلسطيني وأوروبي.

وهاجمت منظمة «لنكسر الصمت» لأنها أصدرت في أعقاب العدوان على غزة في العام ٢٠١٤ كراسة تضمنت شهادات جنود إسرائيليين تؤكد ارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم حرب.

وادعت «إم ترتسو» أن هذه المنظمة تلقت تمويلا فلسطينيا بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار لإصدار كراسة الشهادات.

وخلصت «إم ترتسو» إلى أنه «إذا أرادت دولة إسرائيل الاستمرار في الوجود كدولة مستقلة، يهودية وديمقراطية، لا خيار أمامها سوى حل منظمات الدعاية هذه التي تنشط من داخلها بتمويل أجنبي. وعلى دولة إسرائيل فك ارتباط هذه المنظمات مع الصندوق الجديد لإسرائيل».

المدسوسون في المنظمات الحقوقية

استخدمت حركة «عاد كان» (حتى هنا) اليمينية كلمة «مدسوسون» بمفهوم عكسي، وأعلنت أنها دسّت نشطاء لها داخل منظمات، بينها «لنكسر الصمت». وكشفت هذه الحركة عن نشاطها من خلال برنامج «عوفدا» في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي.

ووفقا لهذا البرنامج التلفزيوني، فإن «عاد كان» تمكنت من توثيق قيام سمسار أراض فلسطيني، يدعى «أبو جمال»، من منطقة جنوب جبل الخليل، بالتوجه إلى الناشط اليساري الإسرائيلي عزرا ناوي، من دون معرفة نشاطه، وطرح بيع أراض للمستوطنين.

وبحسب «عاد كان» فإن ناوي أبلغ جهات في السلطة الفلسطينية بنشاط هذا السمسار. وبعد أيام قليلة تم العثور على السمسار ميتا في فراشه.

لكن هذا لم يمنع الشرطة الإسرائيلية من اعتقال ناوي في مطار بن غوريون بينما كان يعتزم السفر إلى خارج البلاد، بشبهة «التسبب بموت مواطن فلسطيني أراد بيع بيوت لليهود».

واعتقل في إطار هذه القضية ناشط إسرائيل آخر والمواطن الفلسطيني نصر النواجعة، الذي يعمل محققا ميدانيا في منظمة «بتسيلم». واتهمت الشرطة الإسرائيلية الثلاثة «بالاتصال مع عميل أجنبي»، في إشارة إلى أجهزة الأمن الفلسطينية.

وبعد اعتقال دام قرابة أسبوعين، أمرت المحكمة المركزية في القدس بالإفراج عن الثلاثة وتحويلهم إلى الاعتقال المنزلي، بعدما أكد القاضي أنه لم يثبت وجود أي علاقة بين نشاط ناوي وموت السمسار، وأن المحكمة الإسرائيلية ليست مخولة بالحكم على نشاط نواجعة وإبلاغه أجهزة الأمن الفلسطينية بشأن السمسار.

وبرغم قرار المحكمة المركزية، توجهت الشرطة إلى المحكمة العسكرية في سجن «عوفر» واستصدرت أمرا بالإبقاء على نواجعة قيد الاعتقال. لكن المحكمة المركزية عادت وأصدرت قرارا بالإفراج عن الناشط الفلسطيني. ولا تزال الشرطة الإسرائيلية تقدم طلبات إلى المحكمة باعتقاله.

وتبين هذه القضية التعاون بين حركات اليمين وأجهزة الأمن ووسائل إعلام في إسرائيل.

«المدسوسون في الثقافة»

في أعقاب حملة «المدسوسون» ضد المنظمات الحقوقية، أعلنت حركة «إم ترتسو» أنها بصدد إطلاق حملة جديدة بعنوان «المدسوسون في الثقافة»، تستهدف فيها أبرز الأدباء والممثلين والمغنين الإسرائيليين.

وتأتي هذه الحملة بادعاء أن الأدباء والفنانين المستهدفين لهم علاقة مع منظمات «بتسيلم» و«يش دين» و«لنكسر الصمت».

وتذكر 'إم ترتسو' في هذه الحملة الجديدة الممثلة المسرحية غيلا ألماغور، والمغنيتين رونا كينان وحافا ألبرشطاين، والأدباء أبراهام يهوشواع وعاموس عوز ودافيد غروسمان ورونيت مطلون، وهم أعضاء في المجلس العام لمنظمة "بتسيلم".

وقالت إن الكاتب المسرحي يهوشواع سوبول عضو في اللجنة العامة لمنظمة "يش دين"، والمغني شأنان ستريت عضو المجلس الدولي لـ"الصندوق الجديد لإسرائيل" وقرأ شهادات جنود حول ممارسات الاحتلال في أمسية نظمتها منظمة "لنكسر الصمت".

وبرر المدير العام لحركة "إم ترتسو"، متان بيلغ، الحملة التحريضية ضد المثقفين بأن الأخيرين ينتقدون حكومة بنيامين نتنياهو.

ردود فعل سياسية

اللافت في هجوم اليمين على المنظمات الحقوقية هو أن السياسيين من أحزاب المعارضة الصهيونية، باستثناء نواب حزب ميرتس، وكذلك وسائل الإعلام باستثناء صحيفة «هآرتس»، لم يتصدوا للحملة اليمينية، وذلك على خلفية الإجماع في إسرائيل حول رفض الانتقادات للجيش ولكل جهاز الاحتلال بشكل عام.

لكن منظمة «لنكسر الصمت» ردت على حملة «إم ترتسو» بفيلم قصير، أشارت فيه إلى أن «إم ترتسو» ترفض الإعلان عن معظم المتبرعين لها. واقتبست «لنكسر الصمت» أقوالا للقس جون هيغي، الذي تبرع لهذه لحركة اليمينية، وادعى في الماضي أن الزعيم النازي أدولف هتلر نفذ رغبة الرب عندما ارتكب المحرقة بحق اليهود.

كذلك قالت «لنكسر الصمت» إن مدير حركة «إم ترتسو»، متان بيلغ، كذب عندما قال إن المنظمات الحقوقية حصلت على تمويل من صناديق فلسطينية.

وقال الناشط اليساري يشاي منوحين إن "هذه الحملة تستبيح دماءنا، وحركات اليمين تعتمد على أجواء الخوف والكراهية ونتيجة لهذه الحملة سيقدم أحد على ارتكاب عمل خطر ما".

وخلافا للصمت العام في إسرائيل إزاء حملة "مدسوسون"، أثار إعلان "إم ترتسو" عن حملتها الجديدة "مدسوسون في الثقافة" ردود فعل كثيرة من جانب سياسيين ووسائل إعلام هاجموا الحركة اليمينية.

وفي أعقاب ردود الفعل هذه، نشرت "إم ترتسو" في صفحتها على موقع "فيسبوك" تعليقا، يوم الجمعة الماضي، جاء فيه "لقد طرحنا منشورا خاطئا حول موضوع هام جدا وجوهري وكان علينا أن نكون حريصين أكثر".

غابي أشكنازي- جنرال في مرحلة غياب «بريق» الجنرالات سياسيا وشعبيا!

التقارير الإعلامية عن خوض الجنرال احتياط غابي أشكنازي السياسة مجرّد بالونات اختبار

كتب برهوم جرايسي:

انشغلت وسائل الإعلام كثيرا في الأيام الماضية في احتمال أن يخوض رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق غابي أشكنازي السياسة، والسؤال المركزي الذي كان يدور أي حزب سيختار؟، وظهر "بسرعة" استطلاع رأي وكأنه يُبلغ أشكنازي أي حزب عليه أن ينضم له. إلا أن أشكنازي في حال قرر خوض السياسة فعلا، سيلمس كسابقيه في سنوات الألفين، أنه في مرحلة لا بريق فيها للقادة العسكريين السابقين، كما كانت حال جنرالات مرحلة تأسيس إسرائيل، مثل موشيه دايان وإسحاق رابين وغيرهما. وزيادة على هذا، فإن أشكنازي يصل إلى السياسة منهكا من تحقيقات امتدت لخمس سنوات. ورغم أن ملفه تم اغلاقه إلا أنه سيبقى عالقا في الرأي العام كمن طالته قضية فساد.

تسلطت الأضواء الإعلامية على غابي أشكنازي قبل سنوات كثيرة من تبوئه منصب رئيس هيئة الأركان من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١، وبالذات حينما كان قائد عصبة جيش الاحتلال في جنوب لبنان، إبان الانسحاب في أيار العام ٢٠٠٠، ولاحقا تبوأ مناصب عسكرية، ومن بينها مدير عام وزارة الدفاع، وجرى رسمه في الإعلام الإسرائيلي كـ "الجنرال المحبوب شعبيا"، وتابعته وسائل الإعلام كثيرا، في نهايات العام ٢٠١٠، حينما تفجرت فضيحة تقرير مزوّر، تم نسجه في قيادة الأركان ووزارة الدفاع، ويهدف إلى منع تعيين أحد الجنرالات، وتم الزج باسمه كمن عرف ووافق على هذا التقرير. إلا أن التحقيقات التي امتدت على مدى خمس سنوات انتهت بقرار المستشار القانوني للحكومة في الشهر الماضي، كانون الثاني ٢٠١٦، بإغلاق الملف وعدم تقديم أشكنازي للمحاكمة، نظرا لغياب الأدلة، ما أعاد من جديد لوسائل الإعلام فرضيات دخوله الحلبة السياسية.

إلا أن الجنرال احتياط أشكنازي، ورغم أنه لم يعلن رسميا عن انخراطه في السياسة، يصل إلى الرأي العام منهكا من قضية التحقيقات التي لاحقته، وفي كل معسكر سينضم اليه سيجد في المعسكر الآخر من يلاحقه بقضيته، وهذا سيؤثر أكثر على شعبيته، التي لا يمكن القول إنها فوق العادة.

وقد نشرت صحيفة "معاريف"، بعد صدور القرار استطلاعا للرأي أظهر أن أشكنازي سيحقق قوة اضافية فقط لحزب "يوجد مستقبل"، بينما إذا دخل إلى حزب "العمل"، فإنه سيفقده بعضا من مقاعده البرلمانية الحالية. وهذه معادلة من الصعب تفسيرها، سوى أنه كما يبدو هناك من يسعى إلى توجيه أشكنازي نحو حزب محدد. وأكثر من هذا، هناك شك كبير في ما إذا كان لأشكنازي تأثير على الحزبين، لأنه في استطلاع للرأي نشر في اليوم الأخير من العام الماضي، بمعنى قبل ثلاثة أسابيع من استطلاع "معاريف"، تبين أن حزب "العمل" وتحالفه "المعسكر الصهيوني" كانا سيخسران المقاعد ذاتها، وبخصوص "يوجد مستقبل" تبين أن قوته البرلمانية ارتفعت بدون ذكر أشكنازي.

غياب بريق الجنرالات وشعبيتهم

تتميز الحلبة السياسية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بغياب نجوم السياسة ذوي الشعبية الجارفة في الشارع. وفي حالة إسرائيل كانوا من الشخصيات المؤسسة للكيان الإسرائيلي، بينما "نجوم" المرحلة، هم خيار اللامفر. فمثلا، يحصل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في استطلاعات الرأي ردا على سؤال حول مدى الرضى عن ادائه، في حدود ٣٢٪، وهي نسبة شبه ثابتة وأحيانا تعلو بنسبة هامشية، لكن في الرد على سؤال من هو رئيس الوزراء المفضل من بين قائمة أسماء لها دور سياسي حالي، فإن نتنياهو يقفز دائما عن نسبة ٥٠٪، بمعنى أنه خيار "اللامفر".

وهذا أيضا بات يسري على الجنرالات البارزين، ففي العقود الخمسة الأولى لإسرائيل كانت منافسة بين الحزبين الأكبرين، "العمل" و"الليكود"، حول عدد الجنرالات في صفوفهما الأولى، ومن منهم في القوائم الانتخابية. وكذا أيضا بالنسبة للأحزاب الموسمية التي كانت تظهر من حين إلى آخر، فهي أيضا كانت تركض وراء جنرال بارز لينضم لها. وأحيانا كان جنرالات كبار يؤسسون قوائم انتخابية جديدة، كما في حالة رئيس الأركان رفائيل ايتان في العام ١٩٨٨، وبعده رئيس الأركان أمنون ليبكين شاحك في العام ١٩٩٩، ومعه الجنرال إسحاق مردخاي، وفي العام ١٩٧٧ كان رئيس الأركان الثاني لإسرائيل يغئال يادين.

وكان آخر الجنرالات الذين حظوا بهالة ما، وشعبية، رئيس الأركان الأسبق إيهود باراك، الذي رئس حزب "العمل" في العام ١٩٩٧، بعد اغتيال رابين، ورئاسة مؤقتة لشمعون بيريس. ولكن باراك الذي استثمر هذه الشعبية في انتخابات ١٩٩٩، وفاز برئاسة الوزراء، سرعان ما أطاح به الجمهور بعد ٢٠ شهرا. وحتى حينما عاد إلى رئاسة الحزب في العام ٢٠٠٧، قاده إلى خسارة أخرى في العام ٢٠٠٩، قبل أن يشق الحزب.

ولكن أولئك كانوا من جنرالات حقبة التأسيس وما بعدها، حينما كان هناك وزن أكبر مما هو الآن للقيادة العسكرية، وقيادة الأجهزة الأمنية على مختلف تسمياتها. وساهمت الكثير من العوامل التي رسمت تلك الصورة في تلك السنين، ولكن أيضا يجب الانتباه إلى أنه ليس كل رئيس أركان أو جنرال في تلك الحقبة، حظي بالهالة الشعبية ليدخل بها إلى الحلبة السياسية.

وبعد باراك أو بالتزامن معه ولاحقا، رأينا شخصيات عسكرية دخلت إلى الحلبة السياسية وخرجت منها، دون أن تترك أي أثر لها، أو تكون أحدثت جرفا في الشارع. ونذكر منهم حزب "المركز" في العام ١٩٩٩، وضم كما ذكر رئيس الأركان أمنون ليبكين شاحك والجنرال البارز إسحاق مردخاي وغيرهما، إلا أن حزبهما انهار بدورة برلمانية واحدة، وتبخر من الخارطة السياسية.

ونذكر أيضا رئيس الأركان شاؤول موفاز، الذي دخل الحلبة السياسية في نهاية العام ٢٠٠٢، وكان وزيرا حتى العام ٢٠٠٦، دون أن يكون نائبا في الكنيست، وفي ذلك العام بات عضو كنيست أيضا، وقاد لاحقا حزب "كديما"، وانهار في فترة رئاسته له. وحتى حينما انسحب موفاز من السياسة قبيل انتخابات ٢٠١٥، لم يجد من يطلب منه البقاء في حزب آخر.

النواب الجنرالات في الدورات الأخيرة

في الولاية البرلمانية الحالية هناك عدد من أبرز الجنرالات ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية، على الأقل، ممن معروف عملهم السابق، ونستطيع القول إنه باستثناء موشيه يعلون وزير الدفاع، والذي هو أيضا ليس مركز قوة في حكومته، فإن باقي الجنرالات هم في الظل، إن كانوا في الائتلاف أما المعارضة، ونذكر منهم:

آفي ديختر: رئيس جهاز المخابرات العامة من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٥، وحينما انتهت ولايته صدرت التوقعات من دون حدود، ووصلت إلى درجة التكهن بقيادته لواحد من الأحزاب الكبرى، وما تم على أرض الواقع أن ديختر انضم إلى حزب "كديما" الذي أقامه أريئيل شارون، فور انشقاقه مع مجموعة نواب عن حزب "الليكود" الذي كان يرأسه. ودخل إلى الكنيست لأول مرة في العام ٢٠٠٦، وتولى منصب وزير الأمن الداخلي، ولكنه في ذلك الحين لم يكن نجما ساطعا في حكومة إيهود أولمرت.

وفي انتخابات ٢٠٠٩، بات ضمن كتلته "كديما" في المعارضة، وحاول المنافسة على رئاسة "كديما" إلا أنه حصل على نسبة هامشية أبقته أكثر في الظل، وفي تلك الولاية البرلمانية، ظهر ديختر كالمبادر الأول لقانون ما يسمى "دولة القومية اليهودية"، الذي أعد لأول مرّة في أحد معاهد اليمين الصهيوني المتشدد، حسب ما نشر في حينه: "معهد الاستراتيجية الصهيونية". ولاقى مشروع القانون معارضة في "كديما" ومن رئيسة الحزب تسيبي ليفني، نظرا لطابعه العنصري الشديد، ولاحقا طرأت تحولات لدى ليفني حينما كانت وزيرة عدل في حكومة بنيامين نتنياهو في العام ٢٠١٣، وقبلت من حيث المبدأ بالقانون.

وقبيل انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، وحينما وقع انشقاق في حزب "كديما"، خرج ديختر من صفوف الحزب والتجأ إلى حزب "الليكود"، وخاض الانتخابات الداخلية، ولم ينجح في الفوز بمقعد برلماني. وقبيل انتخابات ٢٠١٥، كرر ديختر المحاولة، وحل في المقعد الـ ٢٥ الذي لم يكن واقعيا بموجب استطلاعات الرأي التي كانت تصدر تباعا، ولكن الليكود فاجأ وحصل على ٣٠ مقعدا. غير أن ديختر رئيس "الشاباك" لم يكن في حسابات نتنياهو، وهو الآن نائب في الائتلاف، من أصل ٧ نواب في كتلة الليكود، لا يتولون مناصب برلمانية وحكومية تذكر.

يعقوب بيري: رئيس جهاز المخابرات العامة "الشاباك" من العام ١٩٨٨ وحتى العام ١٩٩٥، ورغم الحديث عنه منذ أن أنهى ولايته في ذلك العام، بأنه مرشح للدخول إلى السياسة، وكان فاعلا ميدانيا، إلا أنه اتجه إلى عالم الاقتصاد، ودخل السياسة متأخرا في الانتخابات البرلمانية مطلع العام ٢٠١٣، ضمن حزب يائير لبيد "يوجد مستقبل"، وكان الوجه "الأمني" الأبرز في الحزب وما زال، إلا أنه في حكومة بنيامين نتنياهو لم يحصل على حقيبة تلائم ماضيه العسكري- الأمني، بل حصل على حقيبة "العلوم"، وهو الآن ضمن كتلة حزبه في صفوف المعارضة.

يوآف غالانت: تم تعيينه في العام ٢٠١٠ رئيسا للأركان، ولكن تم الغاء التعيين بعد أيام، وقبل أن يتولى مهامه رسميا، على خلفية قانونية البناء في بيته، واعتدائه على أرض عمومية، وهي قضية تبين لاحقا أنها ليست دقيقة، ولكن تفجر القضية في حينه كان كافيا لخسارة المنصب. وهو من أبرز جنرالات الجيش في السنوات الأخيرة، وكان قائدا لمنطقة الجنوب، وخاض الحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، وحتى الاسابيع الأولى من العام ٢٠٠٩. ودخل إلى السياسة في انتخابات العام الماضي ٢٠١٥، ضمن حزب "كولانو" الجديد بزعامة موشيه كحلون، ليكون "الوجه الأمني" لقائمة الحزب. ويتولى في الحكومة الحالية حقيبة الاسكان، بمعنى ليست أمنية، ولا يوجد له أي دور أمني يذكر في الحكومة الحالية.

موشيه يعلون: وزير الدفاع، وهو رئيس أركان الجيش من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٥، وكان قبل ذلك رئيسا لجهاز المخابرات العسكرية، وانضم إلى السياسة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٩، ضمن كتلة الليكود، ولكن في ذلك العام لم يحصل على الحقيبة التي توخاها (الدفاع)، التي أسندها بنيامين نتنياهو إلى حليفه رئيس حزب "العمل" في حينه إيهود باراك، وفي المقابل حصل على حقيبة ما يسمى "التهديدات الاستراتيجية"، وتولى حقيبة الدفاع في حكومتي نتنياهو السابقة والحالية، ولا يمكن القول إن يعلون يشكل مركز ثقل أو ضغط في حكومته، أو أنه ذو وزن فوق العادة، كما كان وزن من سبقه في عقود خلت.

شخصيات أمنية: نذكر في الدورة البرلمانية الحالية أيضا الناطق العسكري السابق في مطلع سنوات التسعين نحمان شاي من حزب "العمل" وكتلة "المعسكر الصهيوني". وميكي ليفي القائد الأسبق لشرطة الاحتلال في القدس المحتلة في سنوات التسعين، وهو نائب معارضة اليوم ضمن كتلة حزبه "يوجد مستقبل". والناطقة العسكرية الأسبق ميري ريغف، من تتولى اليوم حقيبة الثقافة عن حزبها الليكود. وعلى الرغم من الفرق في الرتب والمهام العسكرية التي كانوا تولوها، إلا أن أمثالهم في سنوات سابقة كانت لهم وظائف وأدوار حكومية وبرلمانية، أعلى مما هم فيه حاليا.

أشكنازي والواقع

غابي أشكنازي هو الاسم الثاني في هذه المرحلة إلى جانب غدعون ساعر. وتحاول وسائل الإعلام، أو جهات سياسية تنشط من وراء الكواليس، إطلاق بالونات اختبارية حولهما للانتخابات البرلمانية المقبلة، التي لا تلوح مرحليا في الأفق، ولكنها قد تباغت الحلبة الإسرائيلية، لربما حتى نهاية العام أو في بحر العام المقبل.

وإذا ما استندنا إلى تجربة السنين فإن أشكنازي وأيضا ساعر سينتظران وقتا أطول ليعلنا خوض السياسة، إذا كان هذا في أجندتهما. ولذا فإن كل الاستطلاعات والتقارير التي تظهر أبعد بكثير من أن تكون قادرة على رسم ملامح الانتخابات المقبلة منذ الآن.

بروفسور من «الجامعة العبرية» متخصص في تاريخ ألمانيا والمحرقة النازية:

اليمين الإسرائيلي يتعاون مع النازيين الجدد!

تدعي إسرائيل أن مظاهر العداء للسامية في أوروبا تتزايد باضطراد في السنوات الأخيرة، وتستخدم إسرائيل، وخاصة رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، هذا الادعاء من أجل تمرير سياسات تشجيع هجرة اليهود في أوروبا إلى إسرائيل، والتحذير من محرقة جديدة بحق اليهود.

لكن يتبين في هذه الأثناء أن إسرائيل، وأعضاء كنيست من الائتلاف، يقيمان علاقات مع أحزاب يمينية متطرفة في أوروبا، وحتى مع أحزاب تمثل النازية الجديدة.

وتطرق إلى هذا الموضوع المحاضر في قسم التاريخ العام في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور موشيه تسيمرمان، المتخصص في تاريخ ألمانيا والمحرقة النازية، من خلال مقال نشره في صحيفة «غلوبس»، يوم الخميس الماضي.

وأشار تسيمرمان إلى إحياء العالم في كانون الثاني الفائت، مثلما يجري في كل عام منذ عشر سنوات، «يوم الذكرى العالمي للمحرقة». ويشار إلى أن إسرائيل تحيي ذكرى المحرقة في شهر أيار. وكتب تسيمرمان أن «يوم الذكرى العالمي لا يتطرق إلى المحرقة اليهودية فقط. ووفقا لتعريفه 'العالمي' فإنه يوم ذكرى لضحايا النازيين جميعا، وهم اليهود والغجر والمعاقون وذوو الاحتياجات الخاصة والمثليون وآخرون».

وأضاف أنه «منذ أن بدأت ألمانيا، قبل عشر سنوات، بإحياء يوم ٢٧ كانون الثاني، وهو يوم تحرير معسكر الإبادة أوشفيتز على أيدي الجيش الأحمر، كيوم ذكرى لضحايا النازية كلهم، إذ كان في أوشفيتز ضحايا غير يهود، اتجه قرار الأمم المتحدة بإحياء هذا اليوم في الاتجاه نفسه. يوجد إذن فرق بين روح إحياء يوم المحرقة الإسرائيلي ويوم المحرقة العالمي».

ورأى تسيمرمان أن لإحياء يوم المحرقة العالمي جانبا هاما إزاء منع جرائم إبادة عرقية في المستقبل.

وكتب أن «ثمة أفضلية في النظر إلى ما بعد المسألة اليهودية فقط، وليس كمحاولة لتقزيم المحرقة، وإنما من خلال وضعها في سياق أوسع. وتعني نظرة كهذه أنه ليس فقط كان هناك ضحايا غير يهود للعنصرية النازية، وإنما أنه ليس بالإمكان القول إن هذه كانت ظاهرة لا يمكن أن تتكرر. وبالطبع، ومع التغييرات المحتملة، فإن الضحايا حينذاك يمكن أن يواجهوا محرقة جديدة، ويمكن للآخرين أيضا أن يواجهوا إبادة عرقية ومحرقة. ولذلك فإنه جيد أنهم توصلوا أخيرا إلى الاستنتاج بوجوب القيام بمجهود دولي في هذا الاتجاه».

لكن تسيمرمان تساءل حول سبب تأخر إحياء ذكرى ضحايا النازيين كلهم ٦٠ عاما من يوم تحرير معسكر الإبادة النازي أوشفيتز. ولفت إلى أنه «في إسرائيل يختزلون يوم الذكرى هذا باتجاه النقاش حول العداء للسامية أولا. ويذكرون في كل عام أن العداء للسامية يتصاعد، ويستنتجون من ذلك أنه لا مفر أمام اليهود سوى الهجرة إلى إسرائيل».

وأردف أنه توجد صعوبة مزدوجة لهذا الادعاء الإسرائيلي، «أولا، لو كان هناك تصعيد دائم في العداء للسامية، لتصرف اليهود في الشتات بشكل آخر، إذ يهاجر إلى إسرائيل ٢٠ ألفا كل عام، وعلى ما يبدو ليس بسبب العداء للسامية فقط. والصعوبة الثانية هي أن إسرائيل تعرف بشكل أوتوماتيكي مواقف مناهضة لإسرائيل على أنها عداء للسامية. وإذا كان الوضع على هذا النحو، يطرح السؤال، لماذا تعتبر إسرائيل ملاذا آمنا أكثر من العداء للسامية؟ ففي نهاية الأمر، اليهود ضحايا العمليات العدائية في إسرائيل والمناطق (المحتلة) أكثر من عددهم في خارج البلاد».

وأضاف تسيمرمان أن «هذا ليس الحساب الخاطئ الوحيد في سياق العلاقات بين إسرائيل والنضال ضد العداء للسامية. ويبدو أننا لم نتعلم تمييز الخطر الحقيقي. ويتضح أن عضو كنيست من المقاعد الخلفية لحزب الليكود دعا عضو مجلس بلدية فيينا من 'حزب الحرية'، وهو يهودي، إلى زيارة البلاد. فهل عضو الكنيست الذكي لم يعرف أن 'حزب الحرية' هو حزب يميني متطرف، وأنه حزب يورغ هايدر في الماضي، وحزب هانس كريستيان شتراخا في الحاضر؟».

وتابع تسيمرمان أنه «على الرغم من أن شتراخا أذكى من هايدر، لكن ظهر في صفحته في فيسبوك قبل عدة سنوات كاريكاتور معاد للسامية، ما يدل على أن محيطه المعادي للسامية لم يمت. وبالمناسبة، فإن ذلك اليهودي النمساوي، واسمه دافيد لازار، احتل عناوين الصحف قبل خمس سنوات، عندما دعا نجل معمر القذافي، الديكتاتور الليبي، لزيارته».

ورأى تسيمرمان أن «الارتباط بأي شكل مع هذا الحزب اليميني يعتبر أمرا مرفوضا في الساحة النمساوية، مثلما هو مرفوض في ألمانيا بالنسبة لحزب عادي أن يكون مرتبطا بأي شكل مع 'الحزب القومي – الديمقراطي' وهو ليس إلا حزب النازية الجديدة. ومثلما هو مرفوض في فرنسا التعاون مع حزب لوبن، الأب والابنة. وهذه أحزاب ذكية كفاية كي لا تطلق تصريحات تخرجها عن القانون».

وأوضح تسيمرمان أنه «برغم وجود هذه الأحزاب في البرلمان فإنها تواجه مقاطعة من جانب الأحزاب الشرعية. لكن ها هو سياسي إسرائيلي يكسر مقاطعة 'حزب الحرية'. وينبغي القول إنه كانت هناك محاولة كهذه في الماضي، وحتى أنه كانت هناك مبادرة شبيهة من داخل وزارة الخارجية الإسرائيلية» في إشارة إلى وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان.

وأشار تسيمرمان إلى أنه «يوجد لشتراخا عذر عندما يحذر من تصاعد العداء للسامية من جانب المهاجرين المسلمين. فهكذا اصطاد عصفورين بحجر واحد: وجه ضربة للمهاجرين الأجانب؛ وفعل ذلك بواسطة المعاداة للسامية. وكذلك حزب اليمين المتطرف، النازية الجديدة، الألماني الذي ينظم المظاهرات العنصرية باسم 'بغيدا'، يدعي بشكل مشابه وحتى أنه يجند علم إسرائيل أو إسرائيليا ضالا لمظاهراته».

وتابع أنه «على غرار سياسيين يمينيين متطرفين آخرين، فإن مارين لوبن الفرنسية أيضا، وكذلك خرت فيلدرس الهولندي، يطرحان نفسيهما كمؤيدين لإسرائيل، من أجل أن يوفرا عذرا ضد ادعاءات العداء للسامية، وبالأساس من أجل الحصول على شرعية سياسية. وللأسف يوجد إسرائيليون يتعاونون مع هؤلاء».

ولفت تسيمرمان إلى أن «أي أوروبي عاقل يعرف من هم شتراخا، لوبن، فيلدرس وأمثالهم. وهو يعرف أيضا أنه تحكم إسرائيل حكومة يمينية. ومنذ نشوء العلاقة بين اليمين الإسرائيلي واليمين الأوروبي، وإضافة إلى أن ذلك اليمين المتطرف والنازي الجديد، توصم إسرائيل بأنها متعاونة مع النازية الجديدة».

وخلص تسيمرمان إلى أنه «من خلال الحماس لإظهار وجود تأييد لإسرائيل كشهادة شرعنة، نزود شهادات شرعنة لنازيين جدد وليمين متطرف ولعنصريين، يتغذون في نهاية الأمر من العداء للسامية ويغذونه حتى لو ظهروا كصالحين. وهذه طريق أساسية وخطيرة أكثر للإساءة لاسم إسرائيل و/ أو التسبب بنزع شرعيتها، أكثر من نشر معطيات حركة 'لنكسر الصمت'».

مظاهرة تأييد يمينية للجيش الإسرائيلي تحت شعار «دعوا الجيش ينتصر»!

أحد مؤسسي «إم ترتسو» يعرض دوافع الحملة اليمينية الشرسة ضد مناهضي الاحتلال

إيرز تدمور: «التنظيمات اليسارية تعمل بصورة مرفوضة في خدمة مصالح أجنبية وكرأس حربة في الدعاية المعادية لإسرائيل»!

تعريف:

لا يزال مشروع "قانون الجمعيات" (أو "قانون الشفافية"، "قانون وسم الجمعيات") يثير جدلا عاصفا في إسرائيل، على خلفية ما يحمله من تضييق حاد جدا على جميع جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان الناشطة في إسرائيل، والتي يسميها أصحاب مشروع القانون وأنصارهم من اليمين الإسرائيلي "منظمات اليسار المتطرف" (اقرأ مادة تفصيلية عنه في عدد "المشهد الإسرائيلي" - ٢٠١٦/١/٥)! وقد كان من المقرر أن يُطرح مشروع القانون الجديد على الكنيست للتصويت عليه بالقراءة الأولى مساء أمس الاثنين، لكن الأمر تأجل "نظراً لكثرة مشاريع القوانين المطروحة للتصويت"!

وننشر هنا ترجمة حرفية لمقال حول مشروع القانون هذا كتبها إيرز تدمور أحد مؤسسي حركة "إم ترتسو" اليمينية المتطرفة وأحد قادتها، يوضح فيه رؤية اليمين الجديد بشأن ما يسميه "حاجة إسرائيل" إلى هذا القانون. ونشر هذا المقال يوم ٢٠١٦/١/٢٥ في موقع "ميدا" اليميني، الذي يشغل تدمور وظيفة أحد المحررين فيه:

اليسار الإسرائيلي يمقت قانون الجمعيات. يمقته جدا إلى درجة أنه يلجأ إلى أية وسيلة ممكنة في العالم لتصويره بأنه قانون غير ديمقراطي. في اليسار، قلقون من احتمال نشر مقالات في الصحافة الأجنبية لا تعرض القانون بكونه ملاحقة لمنظمات حقوق الإنسان. في اليسار، يستغلون العلاقات مع الحزب الديمقراطي للفوز ببيانات تصدر عن عناصر في الإدارة الأميركية ضد مشروع القانون. وفي اليسار، يهددوننا بأنه إذا ما تجرأنا على الكشف عن التمويل السخي الذي تحصل عليه تنظيماته من حكومات أجنبية، فسيعود الأمر بالضرر على مكانة إسرائيل في العالم. وفي اليسار، ثمة شيء واحد فقط لا يفعلونه. إنهم لا يكلفون أنفسهم عناء تقديم تفسير موضوعي بشأن رفضهم مشروع القانون وبشأن مشروعية التمويل الضخم الذي يحصلون عليه من حكومات أوروبية أجنبية.

ونظرا لأن اليسار يتجنب، بكل الطرق الممكنة، خوض نقاش جدي حول الموضوع، فها نحن نعرض هنا - مرة أخرى - الأسباب المركزية التي تجعل قانون الجمعيات الحالي أقل حتى من الحد الأدنى الضروري من أجل مواجهة الأبعاد الهائلة التي بلغها التخريب السياسي الأجنبي في أعماق الديمقراطية الإسرائيلية.

كيف يؤثر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إسرائيل بواسطة التنظيمات اليسارية؟

تستعين الحكومات الأوروبية بتنظيمات اليسار الإسرائيلي لدفع مصالحها في المنطقة. هذه التنظيمات تستخدم جميع الوسائل والأدوات المتاحة لمواطني الدولة بغية التأثير على عملية صنع القرارات فيها. فهي تبادر إلى تنظيم حملات سياسية، تتقدم بالتماسات إلى المحاكم وتنشط من خلال وسائل الإعلام لدفع أجندات مرسليها ومصالحهم.

وهكذا، تحظى حكومات أوروبية بتمثيل من جانب هيئات قوية جدا تنشط في داخل إسرائيل بغية تغيير سياستها في الاتجاه الذي ينسجم مع تطلعاتها. فالالتماسات العديدة التي تتقدم بها تنظيمات مثل "جمعية حقوق المواطن"، "يش دين" و"بتسيلم" إلى المحكمة العليا في قضايا أمنية وسياسية، مثل مسار جدار الفصل، الاغتيالات، الحصار على غزة، الموقف من المتسللين وغيرها، تعبر أفضل تعبير عن الطريقة التي تؤثر الحكومات الأجنبية بواسطتها على السياسة الإسرائيلية.

والحديث يجري هنا عن مبالغ طائلة جدا: فتنظيمات اليسار المتطرف تحصل على مبالغ طائلة جدا من حكومات أوروبية أجنبية. وكانت منظمة "NGO مونيتور" قد كشفت قبل أسبوعين أنه بين الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤، حصلت تنظيمات اليسار على تبرعات بلغت قيمتها نحو ٢٦١ مليون شيكل، كان نحو ١٧٠ مليون شيكل منها من حكومات أجنبية.

التمويل الحكومي الأجنبي لجمعيات سياسية يمسّ بالسيادة

في العلاقات بين الدول، من المتبع أن تدخل دولة في ما يحصل لدى دولة أخرى يتم بالوسائل والطرق الدبلوماسية. لكن تمويل منظمات مدنية في دولة أخرى يشكل التفافا على الدبلوماسية، ما يؤدي إلى تغلغل تأثير الدول الأجنبية إلى داخل المجتمع المدني في تلك الدولة نفسها - بواسطة جهازها القضائي، وسائل إعلامها والأخطر - منظومتها السياسية. فبدلا من إجراء اتصالات دبلوماسية وسياسية مع حكومة إسرائيل المنتَخَبة، توظف الدول الأوروبية والولايات المتحدة مبالغ طائلة من الأموال في تنظيمات إسرائيلية تنشط من أجل التأثير من الداخل على سياسة الحكومة، على الرأي العام في إسرائيل وعلى مكانة إسرائيل في العالم.

وعلاوة على هذا، ليس ثمة طريقة للمس بصورة إسرائيل وعزلها أكثر نجاعة من جعل آلاف الإسرائيليين يشهّرون بدولتهم في الحلبة الدولية. الميزانية الأجنبية التي تتوفر لتنظيمات اليسار المتطرف تتيح لها العمل كرأس حربة في الدعاية المعادية لإسرائيل. في كل مرة تُطالَب فيها حكومات أجنبية ومنظمات معادية بالرد على الادعاء بأنها تستخدم معايير مزدوجة حيال إسرائيل، يأتي ردّها بأن لا مكان للتوجه إليها بالاعتراض لأن الأمر يتعلق بانتقادات شرعية مصدرها تنظيمات إسرائيلية ومتحدثون إسرائيليون.

وهكذا، أدركت الحكومات الأوروبية أنه بدلا من إصدارها هي بيانات وتصريحات ضد سياسة إسرائيل، من الأفضل لها تمويل تنظيمات إسرائيلية تقوم هي باتهام إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، بالتمييز أو بدوس حقوق الإنسان. وبدلا من تشغيل موظف دعاية أوروبي يفتقر إلى المصداقية، تجند الدول الأوروبية آلاف الإسرائيليين الذين يشهّرون بدولة إسرائيل في أنحاء العالم ويحصلون، في المقابل، على رواتب دسمة ودعوات لحضور مؤتمرات معادية لإسرائيل. هذه ليست ديمقراطية. هذا تخريب سياسي.

تخيلوا أن تقوم إسرائيل بتقديم الدعم لمنظمات إسبانية تدعو إلى استقلال إقليم الباسك أو عزل إسبانيا في الحلبة الدولية. تحيلوا سيناريو تقوم حكومة إسرائيل فيه بتحويل أموال إلى تنظيمات إيرلندية تلاحق مسؤولين بريطانيين كباراً في أنحاء العالم. لقد كان في وسع ذلك أن يثير عاصفة دبلوماسية هوجاء وأن يدفع إسبانيا وبريطانيا إلى التهديد باستدعاء سفيريهما، حتى نشر اعتذار رسمي عن تدخل إسرائيل غير المشروع في شؤونهما الداخلية، وبحق.

التمويل الحكومي الأجنبي لجمعيات سياسية يمس بالديمقراطية

يقوم النظام الديمقراطي على مبدأ أساس: مواطنو الدولة هم أصحاب الصلاحية والحق في صياغة وجه دولتهم، صورتها، وفي تقرير مصيرهم. والمواطنة تمنح مواطني الدولة الحق في المشاركة في انتخاب السلطة، ثم التأثير من خلالها على عملية صنع القرارات. أما الجانب الآخر لحق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والتأثير عليها، فهو التزام المواطن بتقبل القرارات الديمقراطية، حتى لو كانت مخالفة لرأيه وحتى لو وجد نفسه في موقع الأقلية. أنصار اليمين يذهبون إلى التصويت ويتقبلون قرار الناخب، سواء فاز اليمين أو اليسار. والعكس صحيح. إننا في القارب نفسه معاً، نتخذ القرارات ونتقبلها وفق القواعد ذاتها، ونتحمل نتائج قراراتنا، كمجموع، بحلوها ومرها.

السبب الأساس لكون هذا التمويل الحكومي الواسع الذي تقدمه حكومات أوروبية أجنبية لتنظيمات اليسار المتطرف مرفوضا من وجهة ديمقراطية، هو بسيط جدا: مواطنو السويد، ألمانيا أو النرويج لا يتحملون النتائج والإسقاطات السياسية المحتملة في حال نجحت تلك التنظيمات المتطرفة في فرض موقفها. الذين سيتفجرون في الباصات، في حال نجحت "السلام الآن" و"بتسيلم" في فرض مواقف مرسليهما من أوروبا على المجتمع الإسرائيلي، لن يكونوا مواطني ألمانيا أو السويد. والذين سيعرّضون حياتهم للخطر بينما أيديهم مقيدة وراء ظهورهم، في أعقاب نشاطات "لنكسر الصمت"، لن يكونوا شبانا دنماركيين، نمساويين أو إيرلنديين، بل إسرائيليين.

حينما تنشط تنظيمات اليسار المتطرف في خدمة حكومات أجنبية وبتمويل منها فإنما تسحب البساط من تحت الاتفاق الديمقراطي الذي ينص على أننا، نحن المواطنين، نقرر مستقبلنا معاً، وبدلا من ذلك فهي تضع جزءا من هذه القدرة على صياغة مستقبل إسرائيل في أيدي حكومات أجنبية ذات مصالح غريبة.

لماذا يجب وسم تنظيمات تحصل على تبرعات من أجانب أو من صناديق خاصة في الخارج؟

الحلبة الدولية، كما السياسة الداخلية، تقوم على التبادلية والمساواة. فالدول تحترم سيادة بعضها بعضاً وتقيم اتصالات مع دول أخرى، تتمتع - هي أيضا - بالسيادة على أراضيها وبحصرية تمثيل سياساتها تجاه الخارج. لكن الحال تختلف بالنسبة للمواطنين الأفراد، الذين يمثلون مصالح وتطلعات شخصية، فردية. وطالما أن الأمر لا يتعلق برعايا دولة عدو، فمثلما يحق لمواطني أية دولة أجنبية إدارة أعمال تجارية في إسرائيل، كذلك أيضا ليس ثمة سبب يدعو إلى منعهم من القيام بنشاطات أيديولوجية. المواطن الأوروبي، أو الأميركي، الذي يرغب في التأثير على صورة إسرائيل - لأي سبب كان - من حقه القيام بذلك من خلال تقديم التبرعات إلى سياسيين، إلى تنظيمات ومعاهد أبحاث. وبالدرجة نفسها، يستطيع مواطنو إسرائيل، الذين يتمتعون بأبواب مفتوحة للنشاط في دول صديقة، ممارسة التأثير على صناع القرارات في دولة أجنبية، بوسائل وطرق مختلفة. هكذا تبدو التبادلية في العلاقات.

التنظيمات اليسارية قائمة، بصورة مكثفة وكبيرة جدا، على تبرعات من دول، وليس على مبادرات شخصية فردية. وبهذا، فهي تنتهك قواعد أساس في المجتمع المدني وتشوّش العملية الديمقراطية.

في اليسار يدّعون بأنه قانون مخادع سيسري على التنظيمات اليسارية فقط

هذا كذب، مرة أخرى. سيسري القانون على جميع الجمعيات، من اليمين ومن اليسار. أي تنظيم يميني يحصل على تمويل من دولة أجنبية في المستقبل، سيضطر إلى تلبية المعايير والشروط ذاتها المُلزِمة للتنظيمات اليسارية. وحقيقة أنه في الواقع القائم الآن، تنظيمات اليسار فقط هي التي تحظى بتمويل حكومات أجنبية، فيها ما يدعو إلى التنديد بالتنظيمات اليسارية، لا بمشروع القانون.

لماذا يثور اليسار ضد القانون ويعتبره حملة ملاحقة؟

لأن الحديث يدور حول امتياز غير ديمقراطي، يُقدر بمئات ملايين الشواكل، يمنح اليسار المتطرف قوة سياسية كبيرة وتأثيرا هائلا. فاليسار يعارض، بصورة طبيعية: وسم التنظيمات بأنها "عملاء أجانب" من شأنه المس بمصداقيتها وتشويش مسارات التعاون العديدة بينها وبين هيئات يسارية مختلفة. فـ "الصندوق الجديد لإسرائيل"، مثلا، يدرك أن التماسا إلى المحكمة العليا تحت عنوان "حكومة السويد ضد حكومة إسرائيل" لن يكون ناجعاً مثل التماس تحت عنوان "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد حكومة إسرائيل". وهو ("الصندوق") يرغب في الإبقاء على الوضع القائم حاليا.

ومن يرغب في فهم سبب عدم قدرة بوجي (إسحاق) هرتسوغ على التنديد بـ"لنكسر الصمت"، عليه أن يفهم أولاً أن الميزانيات الطائلة التي تتدفق من حكومات أوروبا هي أحد الأسباب المركزية وراء ازدياد التطرف لدى اليسار.

وهكذا يجدر بنا أن نفهم، أيضا، معارضة "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، الذي كان يعتمد في الماضي على تبرعات شخصية بالأساس، لكنه بدأ يتمتع في السنوات الأخيرة بمنح سخية من الاتحاد الأوروبي (٥ ملايين شيكل في السنوات ٢٠١٣- ٢٠١٥). وللأسف الشديد، يشكل التمويل من الدول الأجنبية قناة الأوكسجين الأساسية لأجزاء واسعة من اليسار الإسرائيلي، التي تعتبر السعي إلى اعتماد الشفافية، واجب التقرير والوسم في كل ما يتعلق بهذا التمويل، تهديدا للامتياز الذي يمنحها قوة سياسية كبيرة.

التنظيمات اليسارية ومتحدثوها المختلفون هم الذين يصنفون مشروع القانون بأنه غير ديمقراطي وهم الذين يقدمون التقارير لعناصر في وسائل الإعلام الأجنبية وفي حكومات أجنبية ضد مشروع القانون. إنه نمط معتمد في نشاطها يميز العالم السفلي ويذكّر بجباة "رسوم الوصاية" الذين يهددون ضحاياهم من مغبة تقديم شكاوى إلى الشرطة. التنظيمات اليسارية تعمل بصورة مرفوضة في خدمة مصالح أجنبية، وحينما يعترض المجتمع الإسرائيلي على ذلك ويتحرك للكشف عن نشاطها هذا - تنهال بالتهديد بأنه إذا ما تجرأنا على فعل ذلك، فستمسّ هي بمكانة إسرائيل في العالم.

ليس صدفة، إذن، أن وزارة الخارجية الأميركية تعبر عن قلق في الموضوع وهنالك تلميحات واضحة من جهة أوروبا.

إنه إثبات آخر على أهمية القانون وضرورته: الدول الأجنبية التي تدير في داخل إسرائيل شبكة واسعة من التنظيمات "المدسوسة" تدرك أن التشريع في هذا المجال سيشوش نشاطها ويحد منه. الولايات المتحدة وأوروبا تمارسان كل ما في وسعهما من قوة وتأثير من أجل لجم قانون الجمعيات، كي لا تفقدا تأثيرهما السهل، بما ينطوي عليه ذلك من تدخل فظ وغير مسبوق في شؤون إسرائيل الداخلية. صحيح أن في دولة إسرائيل تشريعات غير قليلة تشكل موضع خلاف جماهيري، لكن من النادر أن تصل إلى حد تسجيل ملاحظات من جانب سفير الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. ومن هنا، فإن الاستنتاج واضح تماما: كما التنظيمات اليسارية ذاتها، كذلك الدول المموّلة، تجد نفسها في حالة ضغط شديد لأن القانون سيشوّش نشاطها. ولئن كان طرف واحد ما في حاجة إلى دليل آخر على حيوية القانون وإلحاحيته، فقد حصل عليه من سفير الولايات المتحدة.

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

انقلاب تقديرات التضخم للعام الحالي في غضون أيام

أعلن بنك إسـرائيل المركزي في تقريـر جديد له أن التضخم المالي للعام الجاري ٢٠١٦، سيكون للعام الثالث على التوالي "سلبيا"، بعكس تقديراته في النصف الأول من الشهر الماضي، كانون الثاني، إذ قالت تقديراته إن التضخم سـيرتفع هذا العام بنسـبة طفيفة ٦ر٠٪، وفي العام المقبل ٢٠١٧ بنسبة ٦ر١٪.

وحسـب التقديرات فإن التضخم سـيتراجع هذا العام أيضا بنسبة ١ر٠٪، بعـد أن تراجع في العام الماضي بنسـبة ١٪، وفي العام ما قبل الماضي ٢٠١٤، بنسبة ٢ر٠٪، وهذا كله من مؤشرات التباطؤ الاقتصادي، كمـا كان في العـام ٢٠٠٣، حينما تراجع التضخم بنسـبة ٩ر١٪. ولكن بخلاف العام ٢٠٠٦، الذي تراجع فيه التضخم بنسـبة ١ر٠٪، انعكاسـا لحالة ازدهار ونمو اقتصادي عال.

وحسـب مصادر في بنك إسـرائيل، فإن السـبب المركـزي لتراجع التضخـم، هـو انخفاض أسـعار النفط فـي العالم، وبالتالي أسـعار البضائع، نظرا لانخفاض كلفة الطاقة والنقل، إضافة إلى احتمال ظهور حالة ركود عالمية، تضطر إلى خفض الأسـعار في السوق الإسرائيلية المحلية.

ويذكر أن أنه بموجب السياسة الاقتصادية الإسرائيلية القائمة في سنوات الألفين، على التضخم المالي أن يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، وقد تحقـق هذا الهدف من العام ٢٠١٠ وحتى العـام ٢٠١٣، وقبل ذلك في العام ٢٠٠٥.

انهيار أسعار النفط "يهدد" صادرات الغاز الإسرائيلية

قالت مصادر في وزارة الطاقة الإسرائيلية إن انهيار أسعار النفط قد "يهدد" صادرات الغاز الإسـرائيلية، من ناحية مدى جدوى استخدام الغاز، في حين أن أسعار الوقود في انخفاض مستمر. ومن ناحية أخرى، فإن استخراج الغاز من حقول متوسطة وصغيرة الحجم، ستكون جدواه المالية أقل من المتوقع.

وقالت صحيفـة "ذي ماركر" إن وزارة الطاقة عقدت جلسـة بحضور الوزير يوفال شـتاينيتس، للتداول في مسـتقبل قطاع الغاز، ومصير اتفاقيات اسـتخراج الغاز مع مختلف الشركات من عدة حقول تسيطر عليها إسـرائيل في البحر الأبيض المتوسـط. واستمع الحاضرون إلى تقييمات وتقديرات شركة الاستشارات الاقتصادية العالمية IHS.

وأحـد المحاور المركزية التي جرى التداول حولها في هذه الجلسـة كان مدى اهتمام شركات طاقة عالمية بشراء حقول غاز تسيطر عليها إسـرائيل، بالحجم المتوسـط والصغير، نظرا للجـدوى المالية منها، في أعقاب انهيار أسـعار النفط، ولهذا فـإن تطوير حقول الغاز هذه، وتجهيزها للاستخراج والتصدير سيتوقف مرحليا.

كذلـك من بين التقديـرات، أن جهات اسـتيراد مفترضة قد تعيد النظر في توجهاتها لشراء الغاز، نظرا لانهيار أسعار النفط، من جهة، ومن جهة أخرى اتساع المنافسة على الغاز في العالم، مع اتساع أعمال التنقيب والعثور على حقول جديدة في العالم.

وكانت شركتان إسرائيليتان قد أعلنتا قبل أسبوعين عن "اكتشاف" حقل غاز ضخم على حدود المياه الإقليمية لقطاع غزة.

وحسب التقديرات فإن الحقل الجديد هو من الحجم المتوسط مقارنة بباقي الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الابيض المتوسط.

وبموجب ما نشـر، فإن مخـزون الحقل المعلن الجديـد، يصل إلى ما يقارب ٩ تريليون قدم مكعب من الغاز، ولكن الغاز فيه منتشـر في ١٠ حجـرات متقاربة، بعكس باقي الحقول التـي فيها مخزون الغاز مجمّع في حجرة واحدة. وهو يبعد ما بين ٨٥ إلى ١١٥ كيلومترا عن الشاطئ.

ملاحقة متهربي الضرائب زادت المداخيل

قال مدير عام سـلطة الضرائب الإسـرائيلية موشيه آشر إن تكثيف وتنـوع عمليـات ملاحقة متهربي الضرائب، وفسـح المجـال أمامهم للمبادرة والإعلان عن مداخيلهم وحسـاباتهم الخارجية، سـاهما في زيادة مداخيل الضرائب، التي سـجلت في العام الماضي ٢٠١٥ ارتفاعا بنسبة ١ر٦٪ عما خطط له. ، فقد بلغ إجمالي مداخيل الضرائب في العام الماضي ٢٧٠ مليار شـيكل، وهو ما يعادل ٥ر٦٩ مليار دولار، وهذا أعلى بنحو ٩ مليارات شيكل، ما يعادل ٣ر٢ مليار دولار.

ويقول آشـر إن الإجراءات التي اتخذتها سلطة الضرائب في العامين الماضييـن، من بينها رسـائل الإنذار المبكر للعديد مـن المواطنين، إضافـة إلى إجـراءات قضائية ضـد المدينين، وتكثيـف تطبيقها، ساهمت في رفع مداخيل الضرائب.

إلا أن آشـر وضع هدف العام الجاري بنحو ٢٧٧ مليار شـيكل، وهو ما يعـادل ٤ر٧١ مليار دولار، تحت علامة سـؤال. وقال إن تخفيض ضريبة المشـتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪، وتخفيض ضريبة الشركات من ٥ر٢٦٪ إلـى ٢٥٪، من شـأنهما أن يقلصا مداخيل سـلطة الضرائـب بنحو ٥ مليارات شيكل، ما يعادل ٢٧ر١ مليار دولار.

معدّل الأسرَّة في المستشفيات الإسرائيلية الأقل في دول OECD

يستدل من تقرير جديد أن إسرائيل ما تزال متخلفة في عدد الأسرّة في المستشـفيات، مقارنة مع الوضع القائم في دول منظمة التعاون للـدول المتطورة OECD، وأن كل الإجراءات التي تحدثت عنها حكومتا بنيامين نتنياهو السـابقتان أبقت الوضـع على حاله تقريبا، من حيث معدل عدد الأسّـرة لكل ألف مواطن. كما أنه في داخل إسرائيل هناك تفاوت واضح بين المناطق المختلفة.

وتبين من التقرير أن معدل الأسـرّة في دول OECD بلغ ٣ر٣ سـرير لكل ألف مواطن، بينما المعدل في إسرائيل بين السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٤، كان ٨٧ر١ و٨٨ر١ و٨٦ر١ سرير على التوالي، ما يعني أنه في العام ٢٠١٤ ازداد الوضع سوءا.

وتعاني المستشفيات الإسرائيلية من أزمة خانقة في فصل الشتاء، وتظهر في وسائل الإعلام مشـاهد كثيرة لمرضى يتم وضع أسرّتهم في أروقة المستشفيات بين الأقسام، بسبب الاكتظاظ القائم.

ويظهـر من التقريـر أنه في حين أن معدل الأسـرّة فـي منطقتي حيفا وتل أبيب في حدود ٥ر٢ سـرير لكل ألف مواطن، فإن المعدل في منطقتي الشمال والجنوب ينخفض إلى ٥ر١ سرير لكل ألف مواطن.

تحقيق الإذاعة الإسرائيلية العامة: «الخطة الاقتصادية لدعم العرب» لا تضيف شيئا!

التحقيق يفند مزاعم الحكومة الإسرائيلية بأن الخطة ستدفق على المواطنين العرب ٧٨ر٣ مليار دولار خلال خمس سنوات *المعطيات الأقرب للواقع: ميزانية إجمالية ٢٦ر١ مليار دولار، من بينها ٣٧٨ مليون إلى ٥٠٥ ملايين دولار فقط كميزانية إضافية توزع على ٥ سنوات ومنها ميزانيات مشروطة قد لا تصرف!

أظهر تحقيق جديد أجرته الإذاعة الإسـرائيلية العامة (ريشـت بيت)، أن ما يسـمى بـ "الخطة الاقتصادية لدعم الأقليات"، لا تضيف ميزانيات تذكر للمواطنيـن العرب، وأن حجمها الإجمالي بما فيها الميزانيات القائمة أصلا، بالكاد يصل إلى ٢٦ر١ مليار دولار (٥ مليارات شـيكل)، في حين أن الحكومة زعمت بداية أن الحجم الاجمالي هو ثلاثة أضعاف: ١٥ مليار شـيكل (٧٨ر٣ مليار دولار).

وقام الصحافي داني زاكين بإجراء تحقيق يسـتند إلى بحث وأحاديث عن مسـؤولين في وزارة المالية أعربوا عن استغرابهم من ذكر ١٥ مليار شيكل ككلفـة إجمالية للخطة. وقال مسـؤولون إن الخطة تسـتند أيضا إلى بنود قائمة أصلا في الموازنة العامة، ومن المفروض أن تصل إلى البلدات العربية حتى من دون إقرار هذه الخطة.

ويقول زاكين إن كلفة الخطة للسنوات الخمس كلها، هو ٥ مليارات شيكل، ٢٦ر١ مليار دولار، ومن هذا المبلغ، فقط ما بين ٥ر١ مليار إلى ملياري شيكل، كميزانية إضافية تقسـم على خمس سنوات (٣٧٨ مليون إلى ٥٠٥ ملايين دولار)، وهذا هو الانطباع السـائد لدى المسـتوى المهني في وزارة المالية. وقسـم كبير من هذه الميزانية الاضافية سيُصرف على إقامة مراكز شرطة "مـن أجل فـرض أنظمة وقوانين البناء"، حسـب ما قـال الصحافي زاكين. كذلك فإن قسـما من هذه الميزانية سـيتم تحويله إلى المجالس البلدية والقرويـة، بموجب وضعيتها ضمـن البلدات الفقيرة، وتسـمى ميزانيات "تـوازن" تهدف إلى تعويض هذه المجالس عـن ضعف المداخيل لديها، بفعل ضعف المسـتوى الاقتصادي للشريحة السـكانية في كل واحدة من تلك البلدات.

كذلـك فإن في هذه الميزانية ما سـيكون صرفه مشـروطا، وفي وضعية البلدات العربية هناك شك كبير في صرف هذه الميزانيات، خاصة تخصيص ميزانية بنحو ٢٥٠ مليون دولار لإقامة مراكز جماهيرية (نواد). فصرف هذه الميزانيـة في كل واحدة من البلدات العربية مشـروط بأن تخصص البلدية والمجلس القروي أرضا ملائمة، وهذا بحد ذاته أمر صعب للغاية، بفعل نقص الأراضي في البلدات العربية، بسـبب سياسـة رفض توسيع مناطق النفوذ، وتوسـيع مسطحات البناء، إضافة إلى عملية التأخير المبرمج لإقرار الخرائط الهيكليـة للبلدات العربية وفي حالات كثيـرة تكون البلدة من دون خرائط هيكلية ضرورية للتنظيم لمدة ٢٠ عاما وأكثر.

كمـا أن صرف هـذه الميزانية يتطلب مـن المجالس البلديـة والقروية تخصيص ميزانية إضافية لإتمام المشروع، وفي حال أن كل البلدات العربية في حالة عجز مالي، فإنها لا تستطيع تخصيص ميزانيات إضافية.

ويؤكد تحقيق الإذاعة العامة على ما هو معروف منذ سنوات، وهو أن هذه الميزانيات المشـروطة تبقى في خزينة وزارة المالية لفترة محددة (سـنة واحـدة في المعتاد)، وفي حـال عدم صرفها تتحـول الميزانيات فورا إلى خانة "ميزانيات فائضة"، ويتم صرفها في إطار الفائض العام في الموازنة العامة على أمور أخرى، وأبرزها وزارة الدفاع. ويؤكد التحقيق أن أعلى نسـبة عدم صرف ميزانيات مشروطة هي في البلدات العربية.

ويصـل عدد المواطنين العرب في الداخل إلى حوالي ٤٥ر١ مليون نسـمة، وهذا من دون أهالي القدس المحتلة، ومرتفعات الجولان السـوري المحتل، الذين يتم إدخالهم إلى إحصائيات إسـرائيل الرسـمية. وحوالي ٨٩٪ من إجمالي العرب يقيمون في بلداتهم العربية، بينما ١١٪ في "مدن مختلطة"، وغالبيتهم السـاحقة فـي مدن فلسـطينية تاريخية، باتـت ذات أغلبية يهودية، وهي عـكا وحيفا ويافا واللـد والرملة. وتعانـي البلدات العربية تقريبا كلها، والأحياء العربية في المدن الفلسـطينية التاريخية التي باتت مختلطة، من سـوء أوضاع اقتصادية اجتماعية، ناجمة أساسـا من سياسة التمييـز العنصري، فـي توزيع المـوارد، والبنى التحتيـة والأرض، وهذه السياسة تطال كل تجمع سكاني عربي، بما فيها الأحياء العربية في المدن التاريخية السـابق ذكرها، ويظهر واضحا الفرق بين أوضاع الأحياء العربية واليهودية.

وحسب تقارير تصدر تباعا، فإن الفجوة بين ما يصرف على المواطن العربي واليهودي، تصل أحيانا إلى عشـرة أضعاف، كما هي حال جهاز التعليم، إذ تبيـن من تقرير لصحيفـة "ذي ماركر" الاقتصاديـة أن إجمالي ما تصرفه الحكومـة على الطالب اليهودي، يصل إلى ٩ أضعاف ما يصرف على الطالب العربـي، وهذا يأخذ بعين الاعتبار المنهاج الأسـاس والبرامج اللامنهجية، والبنى التحتية وغيرها.

ويقـول الدكتـور سـامي ميعـاري، الباحث فـي "المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية"، ومختص في قضية الفجوات الاجتماعية، في حديث للإذاعة الإسرائيلية العامة، إنه يبارك من حيث المبدأ كل خطة، تهدف بالأساس إلى سد الفجوات القائمة، والخطة المطروحة تطرق أبوابا كثيرة تجدر معالجتها. ويضيـف: إلا أن التحقيق الذي عرضه الصحافي زاكين يطرح أسـئلة كثيرة عن هذه الخطة، وهي تحيد عن جوانب عدة، ما يجعل الخطة أبعد من تحقيق هدفها المعلن.

وتابع ميعاري أنـه في ما يتعلق بجهاز التعليم، فإن الخطة تتحدث فقط عـن زيادة الصرف على تأهيل المعلمين، ولكنها لا تطرق جوانب أهم، مثل النقص في الغرف المدرسية، وتحسين المنهاج وتطويره بموجب مفاهيم العصر. كذلك فإن الخطة لا تتحدث عن إقامة مناطق صناعية داخل البلدات العربية، بل تتحدث عن مناطق صناعية مشتركة مع بلدات يهودية، وإذا ما استندنا إلى تجارب الماضي، فإن من يستفيد من مناطق "مشتركة" كهذه، هي البلدات اليهودية.

وفي مجال البناء والسـكن، قال د. ميعـاري إن الخطة تتحدث فقط عن ١٥ بلدة عربية كحد أقصى تبنى فيها مساكن متعددة الطبقات، ولكن ماذا عن عشرات كثيرة من البلدات العربية التي تعاني من شبه حالة انفجار سكاني، ولا يوجد فيها احتياطي أراضي للبناء، ولا تجد الأجيال الشـابة العربية أين تبني بيوتها؟.

وفي ملخص حديثه للإذاعة أكد ميعاري أن البحث الذي أجراه في "المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية"، بالتزامن مع الإعلان عـن الخطة، توصل إلى أن الميزانيـة الإجمالية الجديدة في هذه الخطة تصل إلى ٥ر٢ مليار شـيكل (٦٣٠ مليون دولار) كحد أقصى في أفضل الأحوال.

وكان ميعاري قد قال في مقال لـه إن الخطة الاقتصادية المعلنة تنطوي على علامات اسـتفهام كبرى وتحمل في طياتها دواعي الشـك وكثير من المغالطات التي تبرر التشـكيك في مدى صدقهـا ونجاعتها وصلاحيتها ما يسـتدعي مناقشـتها وإبداء الرأي فيها بالاعتماد على المنطق والأدلة والبراهين والمؤشرات.

وأضـاف: "لا بد من التسـاؤل أولاً: هل المبلغ المقتـرح وعلى جدول زمني (خمس سـنوات) هو مبلغ سـيتم إنفاقه فعلا بالوجه الصحيح؟ وهل يكفي لاحتياجات المجتمع العربي؟ هل يأتي في سـياق بشرى جديدة؟ أم أنه من ضمن الميزانيات التي منذ البداية كان جزء منها مخصصا للمجتمع العربي من خلال ميزانية المكاتـب الحكومية المختلفة (اي أنه امتداد للميزانيات القائمـة وتفرع منها)؟ بما معناه: كم هو الجزء الإضافي من الميزانية الذي تم الحصول عليه للاستثمار في المجتمع العربي لسد الفجوات مع المجتمع اليهودي وليس من خلال ما هو مخصص للمجتمع العربي؟ ولماذا تسميتها بخطه التطوير وليس بخطة سد الفجوات؟".

ويقول ميعاري "ولعل الإجابة عن هذه التسـاؤلات مركّبة: لأن المبلغ المطلـوب لتحقيق المسـاواة الكاملة هو أكثر بكثيـر من هذا، وفي تقديـري أنه يصل إلى ما يقارب ٦٠ مليار شـيكل (٢ر١٥ مليار دولار) على جدول زمني مدته عشـر سـنوات. وهذا المبلغ الذي أقترحه الآن هو في نظري طرح منطقي، ويمكن توفيره إذا ما أخذنا بعين الاهتمام أن الحكومة ترفـع من مقدار المنتوج العام بمقدار ٢٢ مليار شـيكل سـنويّاً. فنستخلص من هذا أنه وفي مجتمع عادل يمكن تخصيص ٦ مليارات شـيكل من الميزانية للمجتمع العربي وهذا متناسـب تماماً مع نسبة العرب من سكان الدولة. أما على المستوى العملي والمهني فلا شـك في أن الحديث عن برنامج شـمولي يبدو هاماً للوهلة الأولى في اتجاه العلاج الأساسـي ولكنني أعتقدُ بأن هذه الخطة في معظم مجالاتهـا مليئة بالثغرات ويكتنفها الغمـوض وتخطئ الهدف في أحيان أُخرى".

الصراع على كلفة "الحلال" اليهودي يدور من وراء الكواليس

مداخيل الحاخامية العليا وحدها من احتكار شهادات الحلال ٧١٠ ملايين دولار سنويا *إصدار شهادات الحلال يرفع أسعار المواد الغذائية في إسرائيل من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وأعلاها في قطاع اللحوم

يدور في الأشهر الأخيرة صراع "على نار هادئة"، بين المؤسسات الدينية ومعهـا الأحزاب المتدينة من جهة، وبين القـوى والحركات العلمانية من جهة أخرى، حول مسـألة "الحلال" للمواد الغذائيـة، وكافة المرافق التي تبيع وتقدم خدمات لها علاقة بـ "الحلال"، مثل المطاعم والفنادق.

ويؤكـد تقرير جديد أن كلفة "الحلال" السـنوية علـى المواد الغذائية وحدها تصل إلى مئات ملايين الدولارات، وهذا يرفع الأسعار بنسب كبيرة، مثلما أظهرت هذا سلسـلة من الأبحاث. وآخر هذه الأبحاث بيّن أن مداخيل الحاخاميـة العليا وحدها من إصدار شـهادات "الحـلال" تصل إلى ٧١٠ ملايين دولار سنويا، ولكن هذا ليس وحده الصرف على هذا المجال.

وفـي مركـز الجدل الدائر، مسـألة احتـكار إصدار شـهادات "الحلال" بيـد الحاخامية العليا أساسـا، ولكن أيضا هناك مؤسسـة دينية خاصة بالمتدينين المتزمتين "الحريديم" تصدر هي أيضا شهادات بمواصفات أشـد. ويسـتهلك جمهـور "الحريديم" تقريبـا فقط المـواد الغذائية المصادق عليها من مؤسسـتهم. وتسعى جهات دينية يهودية عدة في إسرائيل والخارج للحصول على الحق في إصدار شهادات "الحلال".

وفي الآونة الأخيرة انتشرت ظاهرة إعلان محلات غذائية من مطاعم وغيرها أنها تعمل بـ "الحلال" وفق الشريعة اليهودية بناء على فحص ذاتي، بمعنى أن المحـل لا توجد لديه شـهادة "حلال" من المؤسسـة المحتكرة، فبدأت تصدر أوامر وزارية تلزم هذه المحال بعدم استخدام كلمة "كاشير" (حلال)، طالمـا لم تحصل على شـهادة من الحاخامية العليـا، وانتقل الموضوع إلى مسار التشريعات، لسن قانون تحت عنوان "منع الخداع في الحلال".

ويقـول بحـث أخير إن مداخيـل الحاخاميـة العليا وحدهـا من إصدار شـهادات "الحلال" بالمعدل السـنوي للسـنوات الأخيرة هي ٨ر٢ مليار شـيكل، وهو ما يعادل ٧١٠ ملايين دولار، بمعنى أن هذا لا يشمل مداخيل مؤسسة "الحريديم"، كما سنرى أن هذا ليس الصرف الإجمالي على ضمان "الحـلال اليهودي". ويظهر من البحث أن ٢ر١ مليار شـيكل من أصل هذا المبلغ (٣٠٣ ملايين دولار) هي كلفة مسـالخ الطيور، و٤٣٩ مليون شـيكل (١١٠ ملايين دولار) من مسـالخ المواشـي، و٣٢٢ مليون شـيكل (٨١ مليون دولار) من اسـتيراد الأبقار، و٢٠٩ ملايين شيكل (٥٣ مليون دولار) من قطاع الفنادق، و١١٤ مليون شـيكل مـن المطاعم، وقرابة ٩٠ مليون شـيكل من مرافق متعددة.

وكانت سلسـلة من الأبحاث على مر السـنين قد أكدت أن شروط إصدار شهادات "الحلال"، وما يتبعها من صرف المرافق الاقتصادية على مختلف مسـتوياتها بعد إصدار هذه الشهادات، ترفع أسعار المواد الغذائية بما بين ٢٢٪ إلـى ٣٠٪، وأعلاها اللحوم، فحتى اللحـوم غير الخاضعة للحلال اليهودي يتأثر سعرها من سعر اللحوم العام.

ولا تقتصر تكاليف "الحلال" بطبيعة الحال على الأغذية المستوردة، فإن كانت الكلفة ترفع أسـعار اللحوم المجمّدة المسـتوردة بنسـبة تصل إلى ٣٠٪، فإنها ترفع أسعار اللحوم الطازجة في إسرائيل بما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

ويقـول مسـتوردون للحوم إن اسـتيراد اللحـوم من أميـركا اللاتينية يسـتوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رجل دين يهوديا إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين ٦ آلاف إلى ٧ آلاف دولار شـهريا إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجمّدة.

وتقول الأبحاث إن متطلبات "الحلال" في إسـرائيل عديدة جدا، وترفض إسـرائيل الاعتراف بأي شـهادات حلال يهودية تأتي من الخارج، رغم أن دولا فيها نسبة كبيرة من اليهود المتزمتين "الحريديم"، وحتى من الفرق الأشـد تزمتا، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لديها مؤسسات محلية لمنح شهادات "حلال"، ويأكل المتزمتون من ذلك الطعام، إلا أن إسرائيل ترفض تلك الشهادات، وتريدها حكرا على مؤسسة الحاخامية الكبرى لديها.

بالإضافة إلى ذلك فإن احتكار إصدار الشهادات له أيضا دوافع اقتصادية وفئوية، فمثلا الجهات الداعية لكسـر الاحتكار تتهم الحاخامية الكبرى بأنها تريد الاهتمام أولا بتشغيل أعضائها، وتكدّس تكاليف مالية كبيرة، مقابـل "خدمات الحلال"، ما يؤدي فـي كثير من الحالات إلى أن الكثير من المنتجين في العالم يرفضون العمل مع السوق الإسرائيلية.

ويطرح الداعون إلى خفض كلفة أنظمة "الحلال" الاعتماد على المؤسسـات الدينيـة اليهوديـة في تلك الـدول، تماما كـوزارة الصحـة التي تعترف بشـهادات صحية للأدوية الصادرة من الدوّل المصدّرة، دون أن ترسل الوزارة مندوبين عنها إلى تلك الدول، ولا يوجد أي سـبب لوزارة الأديان والحاخامية الكبرى يمنعهما من الاعتراف بشهادات "حلال" لرجال دين يهود معروفين أيضا لإسرائيل.

وينعكس غلاء المواد الغذائية في إسرائيل مقارنة بما هو قائم في الدول المتطـورة على نسـبة الصرف على المواد الغذائيـة مـن إجمالي مداخيل العائلة، إذ تبلغ النسبة في إسرائيل ٤٦ر١٢٪ من إجمالي المداخيل، وتعد من أعلى النسب في دول منظمة التعاون للدول المتطورة OECD. ومن بين الدول التي تسـبقها في هذه المنظمة اليونان بنسـبة ٦٣ر١٥٪، واليابان بنسبة ١٨٪. إلا أن النسبة في بريطانيا ٣٨ر١٢٪، وفي إيطاليا ٧٦ر١١٪، وفي فرنسـا ٧٤ر١٠٪، وفي فنلندا ٦ر١٠٪، وفي كندا ٩٪، وفي هولندا والسويد ٤١ر٨٪، وفي الولايات المتحدة الأميركية ٧٪.

وتتهم جهات في قطاع الفندقة المؤسسـة الدينية بأن تشديدها في معايير إصدار "الحلال" يرفع كلفة الإقامة في الفنادق، وهذا أحد أسـباب ارتفاع كلفـة الإقامة مقارنة مع معدل الكلفة فـي المنطقة المجاورة. ولا تسـتطيع الفنادق الكبرى والمتوسطة الاسـتغناء عن شهادة "الحلال"، لأن هذا يحد من إمكانية اسـتقبالها للسـياحة الداخلية، وخاصة سياحة أعضاء النقابات التي لها قسط جدي في حركة السياحة الداخلية. وحسب التقديـرات فـإن كل واحد من الفنادق يدفع سـنويا حوالي ٢٦ ألف دولار لمراقب "حـلال"، عدا عن كلفة إصدار الشـهادة وغيرهـا من احتياجات الحفاظ على "الحلال".

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

في غربـة الوَطن

تحرير: روضة كناعنة و إيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي

«معهد أبحاث الأمن القومي» في تقريره السنوي «تقييم إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥- ٢٠١٦»

«تقدّم العملية السياسية مع الفلسطينيين شرط لتوسيع إسرائيل علاقاتها في الشرق الأوسط»!

عُقد الأسبوع الماضي المؤتمر السنوي لـ«معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، حول «التقييم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥ – ٢٠١٦».

وبالإضافة إلى مداخلات الباحثين في المعهد، التي تناولت مجموعة واسعة من القضايا الداخلية والإقليمية المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي وسياسة إسرائيل الخارجية، قدم مسؤولون إسرائيليون رسميون، أبرزهم رئيس هيئة أركان الجيش ووزير الدفاع ووزير التربية والتعليم ورئيس المعارضة، مداخلات تناولت قضايا راهنة.

وجاء في مقدمة كتاب المؤتمر، وضمن باب «التقلبات في الشرق الأوسط» الذي تناول قضايا منطقة الشرق الأوسط والصراعات داخل سورية واليمين وليبيا وكذلك موضوع البرنامج النووي الإيراني والصراع العربي - الإيراني، ما يلي: «بالنسبة لإسرائيل، فإنه ليس لديها انتماء 'طبيعي' إلى أي من المعسكرات الإقليمية. إن الاستنتاج المركزي وغير المفاجئ الذي تعالى من التحليلات هو أنه سيصعب على إسرائيل توسيع وتعميق الحوار والتعاون بينها وبين جهات إقليمية، سواء كانت دولا أو منظمات، تتقاسم معها مصالح مشتركة، من دون حدوث تقدم ملموس في العملية السياسية مع الفلسطينيين».

وتناول باب «إسرائيل في الشرق الأوسط» التحديات والفرص أمام إسرائيل، في الحلبة الفلسطينية والحلبة الشمالية، أي هضبة الجولان ولبنان، وفي الحلبة الجيو سياسية على صعيد المنطقة عامة.

ورأى الباحثون في هذا الباب أن التحليل يقود إلى تقييم مفاده أنه «بسبب تضاؤل الخطر، في العام الحالي، حيال اندلاع نشوب حرب تكون إسرائيل ضالعة فيها، فإن عليها أن تركز نشاطها الأمني في المعركة بين حربين، وتعزيز الردع، بواسطة تحولات إيجابية لدى جهات في محيطها أيضا، وبضمن ذلك في مجالي الاقتصاد والطاقة».

وتناول باب «إسرائيل – الحلبة الداخلية» موضوع الأمن القومي في السياق الاجتماعي – السياسي الداخلي، وتطرق إلى مواضيع مثل القدرة على الحكم، الأداء السياسي المنفلت والآخذ بالتطرف في الخطاب العام، التقاطب والقبلية الآخذة بالتعمق في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك توجهات اقتصادية تؤثر على مواجهة تحديات أمنية.

وجاء في الكتاب: «دلت اتجاهات أخرى في الرأي العام (الإسرائيلي) على أنه يلاحظ وجود موافقة على فكرة 'الدولتين للشعبين'، على الرغم من أنه بالإمكان ملاحظة تقلص نسب تأييد الفكرة، عندما يتم ذكر دلالاتها وأثمان الانفصال عن الفلسطينيين. وعدا ذلك، فإن نتائج استطلاعات الرأي العام ترمز إلى وجود تفويض شعبي للقيادة باتخاذ قرارات من الوزن الثقيل، بما في ذلك تلك المتعلقة بعملية سياسية حقيقية مع الفلسطينيين».

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل، «يقود التحليل إلى التقدير بأنه إلى جانب الصراع القومي المستمر بين الجانبين وبرغم انعدام المساواة الكاملة، فإن العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود تتعمق في مجالات عديدة. وبرغم وجود تخوف من أن موجة الإرهاب الحالية التي بدأت في نهاية العام ٢٠١٥ والتعاطف من جانب القيادة العربية في إسرائيل، وكذلك من أن ردود فعل الجمهور اليهودي على هذه الأحداث ستضر بنسيج العلاقات الناعم، بالإمكان التقدير أن اتجاهات الاندماج الحاصلة ستساعد الجانبين على التغلب على الأزمة».

واعتبر رئيس المعهد، اللواء احتياط عاموس يدلين، في مقاله التلخيصي لكتاب المؤتمر، أن «الاستنتاج المركزي للتحليلات هو أنه توجد لدى إسرائيل في الفترة الراهنة قدرة على بلورة فرص من أجل دفع مكانتها الأمنية والسياسية قدما، خصوصا في أعقاب التطورات العاصفة في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. إن المهلة في قضية النووي الإيراني وذلك الإدراك في الحلبة الدولية أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس في قلب التوترات والنزاعات في الشرق الأوسط، يوفران لإسرائيل فرصا لبلورة إستراتيجية نشطة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، بهدف وضع رد على التهديدات، إلى جانب إمكانية دفع تسويات سلمية بينها وبين دول أخرى في الشرق الأوسط».

أيزنكوت: احتمال كبير لاشتعال في غزة!

تطرق رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، خلال مداخلته أمام المؤتمر، إلى الهبة الفلسطينية وخاصة عمليات الطعن والدهس التي ينفذها أفراد فلسطينيون لا ينتمون إلى أي تنظيم، وشدد على صعوبة توقع هذه العمليات وعدم مقدرة أجهزة الأمن على جمع معلومات استخبارية تحذر من وقوعها.

وأكد أيزنكوت أنه "لا توجد تحذيرات من عمليات السكاكين. كانت لدينا ١٠١ عملية كهذه في الأشهر الثلاثة الأخيرة، ولم نعرف كيف نزود تحذيرا في أية حالة".

وقال أيزنكوت إنه يوجد "تحد جدي" في الحلبة الفلسطينية، مضيفا أنه "عندما كنت قائد الفرقة العسكرية للضفة الغربية، قبل عشر سنوات، كان لدينا مفهوم إحباط (عمليات) اعتمد على تفوق استخباري. وعمليا، فإن ظاهرة الطعن بالسكاكين تجاوزت ما كان يشكل العنصر الأكثر فاعلية لمحاربة الإرهاب. فلا توجد تحذيرات لدينا".

ورد أيزنكوت على دعوات تتعالى من جانب وزراء وأعضاء كنيست من أحزاب اليمين تطالب بتشديد الممارسات ضد الفلسطينيين واستخدام عقوبات جماعية بحقهم. وقال إن جهاز الأمن الإسرائيلي يرى أهمية كبيرة في الفصل بين منفذي العمليات وعموم السكان الفلسطينيين.

وأضاف أن ١٢٠ ألف فلسطيني يخرجون إلى العمل يوميا داخل الخط الأخضر أو في المستوطنات "وهذه مصلحة إسرائيلية"، وأنه "سيكون خطأ كبيراً أن نفرض إغلاقات وأطواقا وسيعمل ذلك ضد المصلحة الإسرائيلية"، واعتبر أن "ثمة حاجة للحفاظ على الأمل لدى الفلسطينيين وأن يتمكنوا من كسب الرزق".

وحول قطاع غزة، قال أيزنكوت إن حركة حماس "تبذل جهدا كبيرا من أجل ترميم قدراتها، من خلال بناء الأنفاق الهجومية باتجاه دولة إسرائيل وأيضا من خلال تجديد مخزون الصواريخ".

وأضاف أنه "يوجد احتمال كبير للاشتعال فيما يتعلق بغزة"، في إشارة إلى شن عدوان إسرائيلي جديد، وأن "حماس تبذل جهدا استخباريا – هندسيا كبيرا جدا، بمساعدة إيرانية بعشرات ملايين الدولارات".

ووصف أيزنكوت رفع العقوبات الإستراتيجية عن إيران في أعقاب بدء تنفيذ الاتفاق النووي بأنه "انعطاف إستراتيجي مقابل التهديد المركزي للجيش الإسرائيلي في السنوات العشر الأخيرة"، مشيرا إلى أن "عدو الجيش الإسرائيلي المركزي اليوم هو حزب الله"، وأن الاتفاق النووي "ينطوي على مخاطر وعلى فرص أيضا".

وقال إنه يقدر أن الحلم الإيراني بحيازة سلاح نووي لم يتغير وأن "إيران تخوض حربا ضد إسرائيل بواسطة وكلاء". وادعى أن ما بين ١٣٠ إلى ١٤٠ إيرانيا قُتلوا في الحرب الأهلية الدائرة في سورية، وأن عدد القتلى في صفوف حزب الله في هذه الحرب يبلغ ١٣٠٠ وعدد الجرحى خمسة آلاف.

ورأى أيزنكوت أن قدرات تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في الحرب السورية "مثيرة للانطباع جدا"، لكنه أشار إلى لجم نجاحات "داعش" في الشهور الأخيرة "وحتى أنها تراجعت".

وقدر أيزنكوت بأن الحرب في سورية ستستمر لسنين مقبلة برغم التدخل الروسي والأميركي في الحرب، وفي موازاة ذلك قال إن ثمة احتمالا لأن يوجه "داعش" سلاحه ضد إسرائيل والأردن، وتوقع بأن يتم كبح نشاط تنظيم "ولاية سيناء"، الذي بايع "داعش"، بسبب عمليات الجيش المصري.

الهبة الشعبية في الضفة: تحدّ مركّب لحسابات الاحتلال الإسرائيلي. (أف.ب)

وخلافا لأقوال أيزنكوت، الذي قال إن حزب الله هو "العدو المركزي للجيش الإسرائيلي"، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إن "عدو إسرائيل المركزي هو إيران".

وأضاف يعلون، منتقدا الاتفاق النووي، أن المصالح هي الأمر الأهم اليوم في العلاقات "بل وأهم من المراسم ومؤتمرات السلام"، وتابع مشيرا إلى إسرائيل ودول عربية أنه "يوجد هنا معسكر كان يريد الاعتماد على قيادة أميركية وهو خائب الأمل بقدر كبير أحيانا لأن الأميركيين يرون في إيران شريكة".

وأردف أن "هناك أصواتا تقول أمرا آخر، وأن العدو هو داعش، لكن إذا كان الخيار بين إيران وداعش، فإنني أفضل داعش".

وتابع يعلون أن "حزب الله هو ذراع لإيران مع قدرة على استخدام الفيتو لشن حرب، ورئيس أركان الجيش وصف ذلك جيدا هنا. والبنية التحتية الإرهابية الإيرانية موجودة اليوم في خمس قارات: آسيا، أفريقيا، أوروبا، وفي أميركا الجنوبية والشمالية أيضا. والاتفاق (النووي) أعاد الساعة التكنولوجية (لصنع قنبلة نووية إيرانية) إلى ما بين ثلاثة أشهر حتى سنة. وإذا شعرت إيران بأنها آمنة اقتصاديا بإمكانها الانطلاق نحو القنبلة قبل ذلك".

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، اعتبر يعلون أن "من يعتقد أن الحل معروف، وأنه بالإمكان أن نجعل الجانبين يجلسان ونفرض عليهما حلا سياسيا، فإن هذا لن ينجح. ينبغي البحث عن طريق أخرى، والعمل على الأمور من أسفل إلى أعلى. ولدينا الكثير مما يمكن أن نقترحه على الفلسطينيين".

ناطق سابق بلسان الجيش الإسرائيلي

حزب الله لا يرغب بحرب مع إسرائيل!

قال آفي بنياهو إن احتمالات نشوب جولة مواجهة جديدة بين إسرائيل وحزب الله تتقدّم في الوقت الحالي على احتمالات مواجهة مع إيران، لكنه في الوقت نفسه أكد أن حزب الله لا يرغب بحرب مع إسرائيل.

وكتب بنياهو الذي شغل في السابق منصب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في مقال نشره في صحيفة "معاريف" قبل عدة أيام:

الجدل الذي دار الأسبوع الماضي بين وزير الدفاع موشيه يعلون ورئيس الأركان غادي أيزنكوت حتى في التفاصيل الدقيقة، بشأن من هو العدو الأساس الذي يجب الاستعداد له، لم يُحسم بعد، وثمة شك في أنه سيُحسم. فبنيامين نتنياهو وموشيه يعلون يعتبران إيران العدو الرئيس، لكن رئيس أركان ذكياً مثل أيزنكوت يدرك أن التحدي الذي يواجهه خلال ولايته هو نشوب حرب مع حزب الله وليس مع إيران. وهذا أيضاً رأي الاستخبارات العسكرية وفقاً لما جاء في تقديرها السنوي، حيث تتقدم احتمالات نشوب جولة عنف مع حزب الله على احتمالات مواجهة مع إيران في أعقاب هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية. زد على ذلك أنه بعد عام سيأتي رئيس جديد إلى البيت الأبيض، وثمة شك في أن تتحداه إسرائيل في بداية عهده بخطوة غير منسقة.

ومضى قائلاً: حزب الله موجود هنا وراء السياج، حي يتنفس ويتحرك ويتسلح ويستعد، لكن في المقابل يغرق عميقاً في المستنقع السوري حيث تنزف دماؤه، ويحاول في الوقت ذاته المحافظة على موقعه ونفوذه داخل لبنان المرهق واليائس. والجيش الإسرائيلي وقيادة الشمال هما الآن في مواجهة جبهة واحدة واسعة تشمل الحدود مع سورية ولبنان. في الماضي كان جوهر النظرية جبهة واحدة مع ساحتين، ولكن الكل مرتبط حالياً ببعضه بعضاً.

وأشار إلى أن سياسة الجيش الإسرائيلي على الحدود الشمالية في المرحلة المقبلة حددها رئيس الأركان بناء على وثيقة تقدير الاستخبارات وعلى صورة الوضع على الأرض، وأسسها هي التالية:

- محاولة المحافظة على حدود هادئة في هضبة الجولان- وهذه مهمة صعبة لأنه في الجانب الثاني من الحدود تدور حرب أهلية دموية، يتدخل فيها حزب الله وإيران و"داعش" وغيرهم. وتُنسب إلى إسرائيل سياسة ترمي إلى إنشاء نوع من "منطقة أمنية" جديدة في الجانب الثاني من الحدود، تشمل قرى سورية لها مصلحة في النجاة من الجحيم المشتعل. وتساعد إسرائيل والجيش هذه القرى على الصعيد الإنساني: من خلال تأمين العلاج، والنفط والغاز للتدفئة في الشتاء، والسهر على الأمن والشعور بالأمان. وحتى الآن عولج في مستشفيات إسرائيل أكثر من ٢٠٠٠ جريح سوري. ويرد السوريون الجميل ويساعدون في المحافظة على حدود هادئة قدر الممكن. وبينما تحول نصف سكان سورية إلى لاجئين، فإن الوضع على الحدود مع إسرائيل أفضل بكثير.

- منع انتقال سلاح نوعي من سورية إلى حزب الله: لقد وقف حسن نصر الله إلى جانب الأسد في مواجهة المتمردين، والتخوف في إسرائيل هو من المكافأة السورية لهذا التنظيم الشيعي. إن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بواسطتها الأسد أن يدفع لنصر الله هي من خلال وسائل قتالية متطورة تنقل إلى لبنان. ولا يوفر الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات جهداً في هذا الشأن انطلاقاً من مبدأ يقول إنه بمقدار ما نستثمر اليوم سيكون الغد أسهل علينا. إن مهمة إغلاق الحدود بين سورية ولبنان أمام عبور السلاح هي مهمة أساسية، ويمكن أن تشكل سبباً لأن ينسق الجيش الإسرائيلي طلعاته الجوية فوق سورية مع سلاح الجو الروسي. والإنجازات في هذا الشأن لا بأس بها، لكن كما هو معروف فلا مجال لإغلاق محكم للحدود.

- الحؤول دون هيمنة إيرانية على الحدود الشمالية: وهذا ليس مرتبطاً بإسرائيل فقط، ويوجد لها شركاء عديدون في المنطقة، لكن الحدود هي حدودها. على سبيل المثال، في الماضي كان لدى الأميركيين أمل، وكذلك لدى إسرائيل، بأن يشكل الجيش في لبنان حاجزاً في وجه حزب الله، وأن يقاتله إذا لزم الأمر، بل إن الأميركيين سلحوا الجيش اللبناني بأسلحة متطورة (يمكن افتراض أنها انتقلت كلها إلى حزب الله). لكن في الحرب المقبلة سيقاتل الجيش اللبناني وحزب الله جنباً إلى جنب في مواجهة إسرائيل.

وختم هذا المسؤول العسكري السابق: هنا يجب القول إن حزب الله على الرغم من القوة التي راكمها وتنامي قوته وتسلحه، لا يرغب بحرب مع إسرائيل. فالحزب كما أسلفنا غارق في المستنقع السوري، والردع الناتج عن حرب لبنان الثانية ما يزال فاعلاً. لكن إلى متى سيبقى صامداً؟ ومن سيرمي عود الثقاب هنا؟ لا أحد يعرف.

وفقاً لتقديرات الاستخبارات العسكرية:

هذا ما ينتظر إسرائيل في ٢٠١٦!

*** «النهاية ستكون غير جيدة بالنسبة لإسرائيل إذا انتصر محور إيران وسورية وحزب الله على داعش وشعر هذا المحور بأنه قوي»!***

نشرت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبوع الماضي تقديرات تتعلق بالعام ٢٠١٦ الحالي.

وبحسب هذه التقديرات، فإن التهديد المركزي ضد إسرائيل هو حزب الله. واحتمال نشوب مواجهة في الشمال ضئيل، لكنه قائم.

وأشارت التقديرات إلى أن حزب الله يمر بمرحلة إشكالية، فهناك قرابة ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من مقاتليه موجودون على أراضي سورية، وقُتل قرابة ١٣٠٠ من أفراده في القتال هناك، وجرح نحو ١٠ آلاف. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت المساعدة الإيرانية من مليار دولار في السنة إلى ٧٠٠ مليون فقط.

لكن هذا كله لا يبعث على الاطمئنان، إذ تؤكد التقديرات أن حرب لبنان الثالثة ستكون بحجم لم نشهده من قبل حتى اليوم. فقد حسّن حزب الله مهارته بصورة كبيرة من خلال القتال في سورية، وهو يوجه كل مساعيه في بناء قوته نحو إسرائيل، هذا مع التشديد على وجود نحو ١٠٠ ألف صاروخ تهدد كل نقطة في إسرائيل. ويتقن حزب الله الحفر تحت الأرض، وليس من المستبعد أن يحفر أنفاقاً من تحت الحدود. ولن يفاجأ الجيش الإسرائيلي أيضاً إذا حاول الحزب احتلال مستوطنة في الحدود الشمالية، وخطف جنود أو مدنيين، وإسقاط طائرة إسرائيلية، وضرب سفن أو التسبب بإغلاق مطار بن غوريون.

في المقابل، تشير التقديرات إلى أن الجيش الإسرائيلي طوّر قدرته النارية والاستخبارية، وجمع آلاف الأهداف النوعية الواقعة فيما وراء الحدود الشمالية. كما تشير إلى أن نحو ٢٠٠ قرية شيعية تُستخدم كمواقع لحزب الله سوف تتحول في الحرب المقبلة إلى أهداف مشروعة للهجوم، والضرر في الجانب اللبناني سيكون كبيراً. وبعكس ما نُشر، فإن روسيا لا تنقل إلى حزب الله وسائل قتالية. وبصورة عامة يعتقدون في الجيش الإسرائيلي أن روسيا "عنصر ضبط يفتح فرصاً جديدة، ويشددون على أن التنسيق العسكري معها ممتاز".

بحسب التقديرات ثمة فرصة أخرى يراها الجيش الإسرائيلي أكثر أهمية وتتعلق بإيران. ويقولون في الجيش: "هناك فوائد في الاتفاق النووي. صحيح أنه كان في الإمكان التوصل إلى اتفاق أفضل وأنه محبط إلى حد ما لأنه لا يعالج التدخل الإيراني في منطقتنا، لكن ما لحق بكميات مادة اليورانيوم المخصبة والتخفيض الكبير في عدد أجهزة الطرد المركزي غير قابلين للجدل".

يقدرون في الجيش الإسرائيلي، بعكس مواقف لأطراف سياسية، أن إيران لن تحصل على مبالغ تفوق ١٠٠ مليار دولار من جراء رفع العقوبات الاقتصادية عنها بل ستحصل فقط على بضع عشرات من المليارات، لأن جزءاً منها سيصادر بسبب الديون. لذا، فإن إيران لن تسارع إلى استثمار أموال في تمويل تنظيمات إرهابية قبل أن تنتعش اقتصادياً. وكلما استغرقت عملية الانتعاش وقتاً أطول، بقيت إيران منضبطة.

ومع ذلك، فإن الإيرانيين يطمحون إلى نفوذ في سورية، ويحاولون إقامة خلايا إرهابية في الجولان وفي الضفة الغربية، وترميم ذراع "حماس" العسكرية استعداداً للمواجهة المقبلة. وتواصل "حماس" بناء قوتها من خلال تطوير وإنتاج صواريخ، وبناء أنفاق، لكن الردع الذي تحقق في عملية "الجرف الصامد" ما يزال على حاله، والحركة ليست معنية- في الوقت الراهن- بتصعيد الوضع.

أما في ما يتعلق بالهبّة الشعبية في الضفة الغربية، فموقف الجيش واضح وقاطع، وهو أنه من دون وسائل كبح مثل إعطاء تصاريح للعمل في إسرائيل لـ١٠٠ ألف فلسطيني، واستمرار التنسيق الأمني، فإن احتمال التصعيد كبير. ومع أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أكدت أنها تلاحظ انخفاضاً في عدد الهجمات و"أعمال الشغب"، لكن في تقديرها أن هجمات التسلل إلى المستوطنات ستزداد انطلاقاً من رغبة الشباب الفلسطيني في تقليد الذين سبقوهم. وهناك توجه آخر هو الجهود التي يبذلها البالغون من أجل تهدئة الشباب.

وقالت التقديرات إن الجيش الإسرائيلي يراقب بتفاؤل حذر الحرب ضد تنظيم "داعش"، ويشير إلى دلائل أولية على كبح هذا التنظيم. ويقولون في الجيش: "قرر العالم محاربة داعش، ويجب علينا أن نسير مع العالم. لكن النهاية ستكون غير جيدة بالنسبة إلينا إذا انتصر المحور الراديكالي المؤلف من إيران وسورية وحزب الله، وشعر بأنه قوي".

وفي رأي الجيش الإسرائيلي أن هجومين أو ثلاث هجمات جديدة كبيرة في أوروبا بأسلوب هجمات باريس، ستؤدي إلى "نوع من حرب عالمية ثالثة، بمعنى تغيير نمط الحياة المعتادة للأوروبيين". وفي النهاية يشددون في الجيش على أن "داعش" لم يضع إسرائيل بعد على رأس سلم أولوياته، وأن قوة الردع الإسرائيلية ما تزال فعّالة حتى الآن.

إعداد: بلال ضاهر

خلال ولاية نتنياهو: ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة بنسبة ٥٥٪ منذ العام ٢٠٠٩!

ادعى قادة المستوطنين في السنوات الأخيرة أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، جمّد مخططات بناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية بسبب ضغوط دولية، وخاصة أميركية. وبدوره يمتنع نتنياهو عن التعقيب على هذه الادعاءات، ليوحي بأنها صحيحة. لكن خلال السنوات التي أعقبت عودته إلى رئاسة الحكومة، في بداية العام ٢٠٠٩، تتزايد شعبيته في المستوطنات، كما ارتفع عدد المستوطنين المصوتين لحزب الليكود الذي يتزعمه، ونجح نتنياهو خلال السنوات السبع الأخيرة في تشكيل ثلاث حكومات، ولا يبدو أن هناك منافسا له، لا في معسكر اليمين ولا في معسكر الوسط.

وفيما يتعلق بادعاءات قادة المستوطنين وصمت نتنياهو حيالها، تُبين المعطيات والإحصائيات الرسمية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أنه تم اعتماد سياسة تضليل في كل ما يتعلق بالتوسع الاستيطاني، وفقا لمقال نشره المحلل الاقتصادي – السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفر بلوتسكر، يوم الجمعة الماضي.

بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية في نهاية العام ٢٠٠٨، وفقا لمكتب الإحصاء المركزي، ٢٦٠ ألفا. وهذا الرقم لا يشمل البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية ولا المستوطنات في القدس الشرقية. وتفيد معطيات مكتب الإحصاء المركزي الحالية بأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية، من دون البؤر الاستيطانية العشوائية، بلغ ٤٠٠ ألف، يضاف إليها ٢٢٠ ألفا في مستوطنات القدس الشرقية. أي أن هناك ٦٢٠ ألف مستوطن في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، من دون احتساب المستوطنين في البؤر العشوائية.

وتعني هذه المعطيات الإحصائية الرسمية أنه خلال السنوات السبع من حكم نتنياهو ارتفع عدد سكان المستوطنات بنسبة ٥٥٪، وبوتيرة سنوية بنسبة ٥ر٦٪. وللمقارنة، فإنه خلال هذه السنوات السبع الأخيرة، ازداد عدد سكان إسرائيل اليهود بنسبة ١٣٪، وبوتيرة سنوية بنسبة ٨ر١٪.

ويعني ذلك أن وتيرة الزيادة السكانية في المستوطنات كانت أكثر بأربع مرات من وتيرة الزيادة السكانية بين اليهود في إسرائيل. كذلك فإن وتيرة الزيادة السكانية بين المستوطنين هي ضعفا وتيرتها بين الفلسطينيين، وفقا لبلوتسكر.

وعزا بلوتسكر هذه الزيادة السكانية السريعة بين المستوطنين إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة، وأزمة السكن، وأزمة الهوية لدى الحريديم في إسرائيل الذين أصبحوا «شركاء طبيعيين» لليمين، بحسب تصريحات نتنياهو، ومن أجل الحصول على ميزانيات خاصة بمجتمعهم. وسبب آخر للزيادة السكانية في المستوطنات هو الهجرة الداخلية الأيديولوجية، لأن المستوطنات باتت لدى الغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل محل إجماع.

ورأى بلوتسكر أن هذه الزيادة في عدد المستوطنين خلال ولاية نتنياهو «هي السنوات السبع السمينة للمشروع الاستيطاني التي أنتجت واقعا قوميا جديدا، تحولت فيه معادلة الدولتين للشعبين إلى معادلة غير قابلة للتطبيق. كذلك فإن الفصل بين اليهود والفلسطينيين وفك الارتباط معهم لم يعد في مجال المعقول والقابل للتطبيق».

ولفت إلى أن «إضافة ١٥٠ ألف مستوطن، أي ما يساوي خمس مدن جديدة في النقب والجليل يسكن في كل واحدة منها ٣٠ ألفا، استوجبت استثمارات حكومية كبيرة أخرى في البنى التحتية المادية والاجتماعية، وفي مؤسسات الدولة والخدمات العامة في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية). ومعطيات هذه الميزانيات ليست مكشوفة».

وأضاف بلوتسكر أن «ثمة من سيرى بالتوسع الاستيطاني بركة، وثمة من سيرى بذلك كارثة. وفي الحالتين، فإن الزيادة المتسارعة في المستوطنات لم تلفت انتباه الرأي العام، ولم تحتل العناوين في وسائل الإعلام، ولم تتسبّب بعصف الأجواء. ففي هذه السنوات السبع عصفت الأجواء حول قضايا أخرى مثل مركزية الشركات في البورصة، عمولات البنوك، أسعار الجبنة ومنتجات الألبان عامة، فرض ضرائب على أرباح شركات محجوزة، خطة الغاز الحكومية، الهاي- تك وما إلى ذلك. وقد كان الانشغال العام والسياسي في هذه القضايا مكثفا ومستهلكا لموارد إلى حد كبير، لدرجة أن اليسار واليمين المعتدل لم يتبقَ لديهما وقت وقوة لكي يرفعا رأسهما، والنظر خلف الخط الأخضر ورؤية ما الذي تغير في المستوطنات اليهودية هناك. وسنواتهم السبع التي مضت مرّت من تحت الرادار».

وأردف أنه «لو كنت أؤمن بنظرية المؤامرة لكتبت أن هذا لم يحدث صدفة. ولكتبت أنه كانت هناك مؤامرة سلطوية لإغراق الخطاب العام الإسرائيلي بمواضيع استهلاكية – اقتصادية شعبية كثيرة شريطة عدم طرح موضوع المستوطنات الآخذة بالاتساع. ولكتبت أن الذين قادوا هذا الخطاب خدموا، بعضهم من دون علم وبعضهم بعلم، مؤامرة التضليل. لكنني لا أؤمن بالمؤامرات وإنما بالاختيار الحر، فالرأي العام في البلاد لم يرَ زيادة سكان المستوطنات لأنه لا يريد أن يرى».

واعتبر أنه في المستقبل لن يكون هناك خيار. وإذا استمرت وتيرة الزيادة السكانية في المستوطنات في الضفة الغربية سبع سنوات أخرى، فإنه سيسكن فيها ٦٢٠ ألف يهودي في العام ٢٠٢٢. «وسيسكن في كل المنطقة التي كانت مرة الضفة الغربية والقدس الشرقية مليون يهودي، يشكلون ١٤٪ تقريبا من مجمل يهود إسرائيل. أي أن كل يهودي إسرائيلي سابع سيسكن في المناطق الواقعة خارج حدود حزيران ١٩٦٧. وعندها قولوا وداعا للصهيونية، ومرحبا للدولة ثنائية القومية».

وكانت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان قد كشفت في أواسط تشرين الثاني ٢٠١٥، عن حصولها على معلومات رسمية من وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية في أعقاب التماس قدمته الحركة بموجب قانون حرية المعلومات.

وتبين من هذه المعلومات أن وزارة البناء والإسكان تعكف على إعداد مخططات لاستيعاب ربع مليون مستوطن جديد في الضفة الغربية.

وتشمل هذه المخططات بناء ٥٥٥٤٨ وحدة سكنية جديدة، نصفها في مستوطنات «معزولة»، أي خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، وموجودة شرقي الجدار العازل. وتشمل المخططات أيضا إقامة مستوطنتين جديدتين إلى الشرق من الجدار.

وكشفت المعلومات في حينه أنه بعد أن ألغى نتنياهو، في تشرين الثاني ٢٠١٣، مناقصة لتخطيط بناء عشرات آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات وفي المنطقة E1، فإنه بعد ذلك بعام واحد استأجرت وزارة البناء والإسكان خدمات مهندسين من أجل التخطيط لبناء ٨٣٧٢ وحدة سكنية في المنطقة E1 وآلاف الوحدات السكنية الأخرى في مستوطنات أخرى. وتعتبر المنطقة E1، الواقعة شرقي القدس الشرقية، قنبلة سياسية غايتها قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

وإلى جانب هذه المخططات المستقبلية، التي ينبغي أن تصادق عليها مؤسسات التخطيط والبناء وبعد ذلك الحكومة الإسرائيلية، فإن وزارة البناء والإسكان تشارك حاليا في تمويل بناء بنية تحتية لـ٤٠٥٤ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، و٧٠٪ منها هي مستوطنات تقع خارج الكتل الاستيطانية وفي عمق الضفة الغربية، كما أن الوزارة تُعد مخططات مفصلة من أجل تنفيذ فوري لبناء ٣٧٨٦ وحدة سكنية، تقع ٦٤٪ منها شرقي الجدار العازل.

إضافة إلى ذلك، يواصل مستوطنون، على مرأى الحكومة الإسرائيلية وبتشجيعها، الاستيلاء على مساحة ٥٠٠٠ دونم في غور الأردن وبالقرب من الحدود بين الضفة الغربية والأردن. ويزرع المستوطنون هذه الأراضي ويصدرون معظم منتوجها إلى خارج البلاد. وقسم كبير من هذه الأراضي بملكية فلسطينية خاصة. كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا عن مصادرة ١٥٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية قرب مدينة أريحا والإعلان عنها أنها "أراضي دولة". ورفضت الحكومة الإسرائيلية كافة الانتقادات الدولية، وبضمنها الأميركية، المطالبة بالتراجع عن مصادرة هذه الأراضي.

مستوطنة إسرائيلية في قلب الأراضي الفلسطينية- امتيازات اقتصادية بدون حدود!. (أ.ف.ب)

حكومة إسرائيل تفضل المستوطنات في الميزانيات وتقلص الضرائب عنها!

ألحقت الهبة الشعبية الفلسطينية أضرارا اقتصادية بالمستوطنات والمستوطنين في ألراضي الفلسطينية المحتلة يصعب تقدير حجمها حاليا، بسبب الخوف الذي يدب بالمستوطنين بعد عمليات طعن أو دهس ينفذها شبان فلسطينيون، وفي أعقاب الإجراءات الأمنية التي تمارسها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي. ورغم ذلك، فإن هذا الوضع، السائد منذ بداية الهبة في مطلع تشرين الأول ٢٠١٥، لم يؤثر كثيرا على المستوطنين بحيث يدفعهم إلى الرحيل، لأن الحكومة الإسرائيلية، ليست الحالية فقط وإنما الحكومات المتعاقبة في الماضي، سعت إلى تسهيل حياة المستوطنين وجعلها أقل تكلفة، وبالتالي أكثر جذبا للانتقال للعيش في المستوطنات، خصوصا بالنسبة للشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها، فهم بغالبيتهم متدينون وعائلات كثيرة الأولاد قياسا بالعائلات داخل الخط الأخضر.

وبالنسبة للإسرائيلي داخل حدود الخط الأخضر، يتمحور النقاش العام حول المستوطنات والاحتلال حول التبعات السياسية والأمنية. لكن "بالنسبة لمن يقرر أنه لا يرى الصراع اليهودي – الفلسطيني، فإن للحياة وراء الخط الأخضر أبعادا اجتماعية واقتصادية"، وفقا لتقرير نشرته صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦.

تدل المعطيات الإحصائية على أنه تعيش في المستوطنات مجموعة سكانية ذات مميزات اجتماعية – اقتصادية مختلفة عن السكان في إسرائيل.

ويغلب على المستوطنين في الضفة الغربية الطابع الديني، إذ يصرح ٣٥٪ منهم بأنهم غير متدينين، بينما هذه النسبة في إسرائيل تصل إلى ٦٩٪.

كذلك فإنهم ينجبون أكثر، ومتوسط عدد الأنفس في العائلة في المستوطنات ٥٨ر٤، بينما في إسرائيل ٥٥ر٣. ورغم وجود عائلات كثيرة الأولاد نسبيا إلى جانب نسبة مرتفعة من المهاجرين الجدد في المستوطنات، فإن الحكومة الإسرائيلية ترصد ميزانيات بحجم أكبر مما ترصده داخل الخط الأخضر.

ويبدو سكان المستوطنات أكثر شبابا من السكان في إسرائيل. فنسبة من تقل أعمارهم عن ١٨ عاما في المستوطنات ٧ر٤٧٪ بينما في إسرائيل ١ر٣٢٪. ونسبة من تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما في المستوطنات ٥ر٣٪ بينما في إسرائيل ٨ر١٠٪. وعدد التلاميذ في الغرفة الدراسية ٧ر٢٣ في المستوطنات و٤ر٢٥ في إسرائيل، ونسبة المستحقين لشهادة البجروت (التوجيهي) في المستوطنات ٩ر٧٢٪ مقابل ٦٤٪ في إسرائيل.

كذلك فإن نسبة العاملين في المستوطنات ٣ر٧٦٪ وفي إسرائيل ١ر٦٨٪. ونسبة الذين يملكون بيتا ٣ر٧٧٪ في المستوطنات و٦ر٧١٪ في إسرائيل. ونسبة الذين يصرحون بأنهم راضون عن وضعهم الاقتصادي ٦٦٪ في المستوطنات و٥٦٪ في إسرائيل. ونسبة الذين يعانون من الشعور بالوحدة في المستوطنات ١٨٪ وفي إسرائيل ٣٠٪. ونسبة المستوطنين الذين يصرحون بأنهم راضون عن حياتهم ٤٥٪ بينما في إسرائيل ٣١٪.

الوضع الاقتصادي في المستوطنات

على المستوى الاقتصادي، فإن معدل الرواتب التي يتقاضاها الموظفون في المستوطنات أقل بحوالي ٥٠٠ شيكل من معدل الرواتب في إسرائيل: ٧٥٠٠ شيكل مقابل ٨٠٠٠ شيكل، وفقا لمعطيات العام ٢٠١٣. من الجهة الأخرى، فإن معدلات البطالة بين المستوطنين أقل بكثير عنها في إسرائيل.

كذلك فإن المستوطنين يميلون أكثر إلى العمل المستقل، وهو عمل يدر دخلا أعلى من دخل الأجيرين، علما أن نسبة الأجيرين في المستوطنات مساوية تقريبا لنسبة الأجيرين في إسرائيل. ومن بين أبرز أسباب معطيات الدخل هذه، نسبة المتدينين في المستوطنات، وخصوصا على ضوء حقيقة أن ٢٦٪ من سكان المستوطنات هم من الحريديم، أي أن هذه النسبة تعادل ثلاثة أضعاف نسبة الحريديم في المجتمع الإسرائيلي عموما. وسبب آخر هو أن نسبة النساء العاملات في المستوطنات أعلى منها في المجتمع الإسرائيلي.

إضافة إلى ذلك، فإن غلاء المعيشة في المستوطنة أقل منه في إسرائيل. فالإنفاق على الحضانات ورياض الأطفال أقل بشكل كبير عنه في إسرائيل. كما أن أسعار البيوت والشقق متدنية بصورة عامة عن بلدات ذات مستوى مشابه في إسرائيل.

ومن الجهة الأخرى، فإن السكن في المستوطنات منوط بتكلفة أعلى في مجال السفريات، وهذا الأمر يلزم المستوطنين باقتناء سيارات وصرف أكبر على الوقود، إذ تشير المعطيات الرسمية إلى أن ٤٠٪ من المستوطنين يعملون في المستوطنات، بينما النسبة الأكبر يعملون داخل الخط الأخضر.

إلا أن هذا الوضع بمجمله لا يسري على كافة المستوطنات وعلى جميع المستوطنين، لأن كل واحدة من المستوطنات تعيش في فقاعة منفصلة عن غيرها، ولها مميزات خاصة بها.

ويورد التقرير الصحافي مثالا في هذا السياق يدل على سياسة الحكومة الإسرائيلية، وإن كان ذلك لا يجري بتوجيهات مباشرة. ففي البؤرة الاستيطانية «معاليه رحبعام» لا وجود للضريبة البلدية، كما أن كافة الضرائب فيها لا تتجاوز ٣٠٠ شيكل شهريا. وهذه تكاليف معدومة بالمطلق في إسرائيل حيث أن الضرائب مرتفعة جدا وتجتزئ قسما كبيرا من الدخل.

من الجهة الأخرى هناك المستوطنات «القديمة» في الكتلة الاستيطانية «غوش عتسيون» الواقعة بين بيت لحم والخليل، مثل مستوطنتي «إفرات» و«ألون شفوت»، اللتين تسري عليهما كافة الضرائب التي تسري على البلدات في إسرائيل. ويسكن في «إفرات» حوالي ثمانية آلاف مستوطن، وأسعار السلع فيها ليست رخيصة. لكن ما يلفت الانتباه في هذه المستوطنات هو وجود البضائع الأميركية غير المتوفرة في أي مكان آخر. والسبب هو أن ١٣٪ من المهاجرين من الولايات المتحدة إلى إسرائيل يسكنون في المستوطنات. وهؤلاء يشكلون ٥١٪ من المهاجرين الذين يسكنون في المستوطنات.

وقال موظف في إحدى شبكات التسويق في مستوطنة «إفرات» إن «غلاء المعيشة في إفرات ليس أقل منه في منطقة وسط إسرائيل، بل ربما أعلى قليلا. وفي معظم العائلات كلا الزوجين يعملان ويتمتعان بمستوى اجتماعي – اقتصادي عالٍ. ونسبة الأطباء في هذه المستوطنة من الأعلى في البلاد، كذلك يسكن هنا ضباط في الشرطة والجيش».

وقالت إحدى المستوطنات وهي مهاجرة من كندا، إن «الفروق الاقتصادية بين السكن في يهودا والسامرة (أي المستوطنات في الضفة الغربية) والسكن داخل الخط الأخضر تعمل في كلا الاتجاهين. فالتعليم والسكن مكلفان أقل طبعا. وأرسل أطفالي إلى روضة أطفال خاصة بسعر كنت سأدفع ضعفه في وسط إسرائيل. وبالنسبة لأسعار البيوت، فإنه كانت لدي فرصة في الماضي لأن أشتري بيتا في ألون شفوت بسعر لا يمكنني أبدا شراء بيت به في وسط إسرائيل. في المقابل، فإنه يتعين علينا أن نسافر مسافة طويلة عندما نريد شراء أمور معينة، رغم أنه كلما مرت السنين فإن كل شيء يصل إلى غوش عتسيون».

وأشارت مستوطنة أخرى إلى أنه «بإمكانك شراء أجمل بيت في (مستوطنة) كريات أربع (في الخليل) بمليون شيكل. ومقابل ١٦٠٠ شيكل بإمكانك استئجار بيت خاص مؤلف من أربع غرف. والتعليم مدعوم من الحكومة ودفعات الأهالي رخيصة. وسعر السفر إلى القدس يكلفني عشرة شواكل فقط، لأنه مدعوم بنسبة ٥٠٪».

تأثير الهبة الفلسطينية

في أعقاب الهبة الفلسطينية والعمليات التي وقعت في الشهور الأربعة الماضية، تراجعت الأعمال في المستوطنات.

وقال صاحب حانوت للمواد الطبيعية عند مفترق «غوش عتسيون»، إنه «شعرنا بتراجع في الأعمال. عندما تقع عملية يغلقون المفترق ولا يكون هناك أي نشاط تجاري. هذا يمس بالحركة التجارية فعلا. ومن دون العمليات فإنه ليس كل مزود بضائع يرغب بالمجيء إلى هنا ويصعب إحضار الأفراد إلى هنا».

وقالت المهاجرة الكندية من مستوطنة «ألون شفوت» إنه «بعد العملية التي وقعت هنا وقُتل فيها مواطنان خارج المفترق، لم يعد الناس (المستوطنون) يرغبون بالخروج من المنزل».

وأكد صاحب ورشة تصليح سيارات أنه «يوجد تراجع في المبيعات. مصالح تجارية كثيرة في منطقة مفترق غوش عتسيون تلقت ضربات تكاد تكون بمستوى يدفع إلى إغلاق المصلحة. وفي الأيام الصعبة من الناحية الأمنية أقوم بإحضار السيارة من الزبون وأعيدها إليه بعد إصلاحها. ولدينا هنا محل تجارة سيارات، ونشعر بتراجع فيه أيضا».

وقال إن «غلاء المعيشة هنا يختزل بين تكلفة السكن المتدنية أكثر من وسط إسرائيل، ولكنها ليست رخيصة أبدا، وبين تكلفة التعليم عندنا. وأدفع على تلميذ في المدرسة الإعدادية ٦٠٠ شيكل شهريا، وعلى تلميذ في المدرسة الثانوية أدفع ١٠٠٠ – ١١٠٠ شيكل شهريا. ومع كمية الأولاد كالتي لدينا تختزل المصروفات مع تكلفة السكن في وسط إسرائيل. فإنا أدفع على التعليم ثلاثة أضعاف ما يدفعه مواطن في وسط إسرائيل. لكن من الجهة الأخرى، نحن مجموعة سكانية تنفق أقل على الملابس. نحن لا نرتدي الماركات المشهورة، وحتى سن الثالثة عشرة لا يحمل الأولاد عندنا هاتفا جوالا».

إلا أن المعطيات الرسمية التي تم نشرها في تشرين الأول الماضي، دلت على أن حكومة إسرائيل ترصد ميزانيات للمستوطنات في مجال التعليم، على سبيل المثال، أعلى من تلك التي ترصدها في أي منطقة أخرى. فالدولة تستثمر في كل تلميذ في جهاز التعليم الديني الثانوي ٢٩ ألف شيكل سنويا، وهذا المبلغ أعلى بـ٤٤٠٠ شيكل عن الاستثمار في التلميذ اليهودي العلماني. كذلك يبرز الاستثمار المرتفع في المستوطنات في مجال التعليم للطفولة المبكرة، إذ يُرصد لكل طفل في روضات الأطفال في المستوطنات أكثر بـ١٤٣٠ شيكل بالمعدل، من الميزانية المخصصة للروضات في بلدات داخل الخط الأخضر. والاستثمار في الروضات في المستوطنات أعلى بـ١٣٪ منه في إسرائيل، وأعلى بـ١٩٪ من الميزانيات للروضات في البلدات العربية داخل الخط الأخضر.

وينعكس حجم هذه الميزانيات بعدد التلاميذ المنخفض نسبيا في الغرفة الدراسية في المستوطنات قياسا مع الوضع في إسرائيل، ما يعني أيضا أن نسبة العاملين في جهاز التعليم في المستوطنات ضعفا النسبة في إسرائيل. كذلك فإن الميزانيات الحكومية للمستوطنات أعلى من تلك التي تُحول للسلطات المحلية في إسرائيل. وهذه الميزانيات المرتفعة نابعة من كثرة الأولاد وكثرة المهاجرين الجدد في المستوطنات.

واعتبرت الباحثة في جامعة مستوطنة «أريئيل»، الدكتورة عيديت سولبرغ، أن تفضيل المستوطنات في الميزانيات «نابع من مميزات ديمغرافية وبسبب وضع المنطقة، مثل كثرة الأولاد، الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية المتدنية لقسم كبير من السكان والبُعد الكبير من المستوطنات الذي يسبب إنفاقا أكبر على الخدمات، مثل توفير سفريات بحافلات مصفحة إلى المدارس. ومن الجهة الأخرى هناك نقص في دخل السلطات المحلية للمستوطنات نتيجة قلة الدخل من الضرائب البلدية بسبب العدد القليل للمصالح التجارية».

محور خاص: الصورة الراهنة للجهاز القضائي في إسرائيل

تحقيق جديد:

المحكمة العليا باتت أكثر تزمتا والمراكز الحقوقية تتردّد في بعض التماساتها!

التعيينات في المحكمة العليا في السنوات الأخيرة جعلتها محافظة أكثر بنظر حقوقيين كثار*الحكومة الحالية بغالبية مركبّاتها معنية بتقليص صلاحيات المحكمة العليا ولكن هذه توجهات لا تحظى بأغلبية في الائتلاف ولا في الهيئة العامة للكنيست

المحكمة الإسرائيلية العليا: أفول الحقبة «الليبرالية».

يقع جهاز القضاء الإسرائيلي، وخاصة المحكمة العليا، منذ حوالي عقدين من الزمن، تحت مجهر اليمين المتشدد بدءا من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وكذا أيضا لدى المتدينين المتزمتين "الحريديم".

وظهرت على مدى السنين محاولات لتقييد صلاحيات المحكمة العليا، ومنها ما نصّت عليه اتفاقيات الائتلاف الحكومي القائم، إلا أنها نقطة خلافية في الائتلاف ذاته.

وفي الآونة الأخيرة، تصاعد الهجوم أكثر على بعض القضاة، فقط لأنهم أصدروا أمرا احترازيا يؤخر هدم بيت أحد الناشطين الفلسطينيين، ما فتح ملف العلاقة بين جهاز القضاء والسلطة التنفيذية، بمستوى أقوى من ذي قبل.

في الأسبوع الماضي نشر ملحق صحيفة "هآرتس" الأسبوعي تقريرا مطولا حول التطورات التي طرأت على المحكمة العليا، والانطباع السائد عن تركيبة وخلفيات قضاتها الـ ١٥.

والعنوان الأبرز الذي يستنتجه التقرير أن المحكمة العليا باتت "محافظة أكثر، وتتجنب الصدام مع الحكومة". ومعنى هذا أن المحكمة باتت تبدي شأنا أقل في التدخل في قوانين وقرارات حكومية، بعكس ما كان قائما بالذات في فترة رئاسة القاضي أهارون باراك، منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٦.

ويفتتح الصحافيان غيدي فايس وشارون فولبر تقريرهما بوصف حالة القاضي عوزي فوغلمان، الذي اضطرت الأجهزة الأمنية إلى فرض حراسة مشددة عليه، منذ خروجه من بيته، وحتى وصوله إلى المحكمة العليا وبالعكس، وأيضا في تنقلاته الأخرى، بعد أن ظهرت ضده حملة تحريض قاسية قادها وزراء ونواب في الائتلاف الحاكم، فقط لمجرد استصداره أمرا احترازيا لبضعة أيام يمنع الهدم الفوري لبيت أحد الناشطين الفلسطينيين. وهو إجراء قضائي متبع وعادي جدا، ردا على التماسات ضد تنفيذ إجراء في حال لو تم ولم يكن قانونيا، سيسبب ضررا لا يمكن إصلاحه. وهذا ما كان قائما على مدى السنين، ومثل هذه الإجراءات لم تمنع لاحقا تدمير بيوت الفلسطينيين، فالمحكمة العليا وعلى مر السنين تساند الغالبية الساحقة جدا من قرارات وسياسات الاحتلال، والاستثناءات نادرة جدا.

إلا أن قرار فوغلمان، الذي صدر في أوج الهبّة الفلسطينية الأخيرة، لم يرق لأوساط اليمين المتطرف وقيادته في الحكومة. وكما يبدو فقد كان لهذا خلفيات تعود إلى قرارات استعرضها تقرير الصحيفة اعترضت على مبدأ الهدم، لكن التقرير يذكر أيضا أن فوغلمان كان مسؤول الالتماسات في العليا في نيابة الدولة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٠، وكان يدافع عن موقف الحكومة.

وقد قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ردا على القرار موبّخا: "إن على المحكمة العليا أن تتحرك بسرعة". وقال وزير التربية والتعليم، زعيم التحالف الاستيطاني البرلماني "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت: "حينما يُقتل الناس في الشوارع، فإن المحكمة العليا لا تستطيع أن تلوّح بإجراءات قضائية من شأنها أن تعيق الحرب على الإرهاب". وتبعه وزير السياحة من حزب الليكود ياريف ليفين قائلا: "إن هذا حضيض إضافي، وقرار منقطع عن الواقع".

أما النائب من كتلة "البيت اليهودي"، المستوطن موطي يوغيف، فقال: "إن فوغلمان وضع نفسه في صف العدو. وهو يدافع عن حقوق القتلة". وطالب يوغيف القاضي فوغلمان بأن يخلع عن نفسه زي القاضي، وأن ينضم إلى "القائمة المشتركة" التي تمثل المواطنين الفلسطينيين في الكنيست.

وكان يوغيف ذاته قد صرّح في وقت سابق بأنه يجب الزحف نحو المحكمة العليا بجرافة ضخمة.

ويقول التقرير إن التعامل مع فوغلمان يعود في خلفياته إلى التركيبة العامة لهيئة قضاة المحكمة العليا، التي تضم ١٥ قاضيا، أحدهم عربي هو القاضي سليم جبران، في حين أن أغلبية القضاة هي من "المحافظين"، حسب وصف التقرير. ومن بينهم ثلاثة من المتدينين، كما أن أحدهم على الأقل مستوطن، في حين أن ٧ منهم يسكنون في القدس، دون الإشارة إلى أي شطر منها، بينهم القاضي العربي جبران. لكن كما يبدو أن بعضهم انتقل إلى القدس لاحقا بسبب عمله في المحكمة.

ويقول التقرير إنه حسب عاملين في المحكمة، فإن القضاة تحتد بينهم أحيانا خلافات ويرتفع الصوت في اجتماعاتهم إما الجزئية (تركيبة هيئة لقضية) أو العامة، وحتى أن أصوات الصراخ يمكن سماعها في أروقة المحكمة. وفي خلفيات بعضها آراء متناقضة في بعض القرارات الصادرة.

ويقول البروفسور في الحقوق مردخاي كريمنيتسر إن "فوغلمان يشكل نقطة ضوء في المحكمة العليا التي هي اليوم أقل ليبرالية من الماضي. وأن التعبير الأساس عن الاستنتاج أن المحكمة العليا محافظة أكثر، هو أن المحكمة ذاتها لم تتدخل في قضايا كان متوقعا منها أن تتدخل فيها، مثل القوانين المناهضة للديمقراطية".

ويقول البروفسور باراك مدينا "إن عدد القضاة المحافظين قد تزايد. وفي الماضي كانوا قلة، واليوم على الأقل نصف القضاة يحملون الآراء المحافظة، في حين أن التمييز بين القاضي الليبرالي والمحافظ ينعكس بمدى الدفاع عن حقوق الإنسان، في القرارات الصادرة عنه".

ويقول البروفسور عمانوئيل غروس إن القفزة التي حققها رئيس المحكمة الأسبق أهارون باراك آخذة بالتلاشي، منذ فترة الرئيس السابق آشر غرونيس، ورئيسة المحكمة الحالية مريام ناؤور، فهما محافظان أكثر، والمحكمة ترتدع حاليا عن التصادم مع السلطات التنفيذية، وبقدر أكبر تحرص على عدم التصادم مع السلطة التشريعية (الكنيست).

ويقول البروفسور أمنون رايخمان إن المحكمة العليا كمن وضعت نفسها في تحصين تحت الأرض، وهي في وضعية مفادها أنه إذا لا يوجد ما يلزمها، فإنها لا تتدخل بقرارات السلطة الحاكمة. وهي تتدخل فقط في حالة اللامفر، حينما لا تنفذ السلطة الحاكمة قرارات، ولا تطبق القانون. كما أن المحكمة عالقة أمام تهجمات ضخمة عليها، ومن الواضح أنه على ضوء تركيبة القضاة القائمة فإن مجال المحكمة محدود. وتحدث الآن أمور ما كانت ستحدث في عهد الرئيس باراك. ففي الآونة الأخيرة رفضت المحكمة التماسا طلب معرفة عدد الأذونات التي حصل عليها جهاز المخابرات العامة "الشاباك" ليجري تنصتا سريا. ومثل هذا الأمر ما كان سيتم لدى القاضي أهارون باراك.

كما طرح رايخمان عدة أمثلة أخرى، ظهرت فيها المحكمة العليا كمن ترفض الاعتراض على قرارات الأجهزة الأمنية والسلطة الحاكمة.

المراكز الحقوقية ترتدع

ويقول تقرير "هآرتس" إنه حتى صيف العام ٢٠١٤، كانت المحكمة العليا الحلبة المركزية التي نشطت فيها مراكز حقوق الانسان متعددة الأسماء والتخصصات، في فترات الحروب والعمليات العسكرية. غير أنه إبان العدوان على غزة في صيف ٢٠١٤، الذي أطلق عليه الاحتلال اسم "الجرف الصامد"، كانت أروقة المحكمة خالية، ولم تقدم سوى التماسات قليلة جدا.

ويقول المحامي دان ياكير، من جمعية حقوق المواطن، وهو من أبرز الحقوقيين الذين يقدمون التماسات تتعلق بحقوق الانسان للمحكمة العليا، إن المراكز والمنظمات الحقوقية لم تر في المحكمة العليا عنوانا ذا صلة، على الرغم من أنه في حروب سابقة كان يأتي هو والتنظيمات الأخرى إلى المحكمة تقريبا بصورة يومية.

ويقول المحامي البارز أفيغدور فيلدمان "إن عملية الجرف الصامد كانت عمليا حربا، للمرّة الأولى، من دون محكمة عليا. ففي المحكمة العليا تنشب أجواء باردة تجاه حقوق الإنسان، وكل القضايا الدستورية نزلت عن جدول الأعمال، رغم أنها كانت قضايا بارزة جدا في قرارات المحكمة العليا، في فترة رئاسة أهارون باراك، ولربما بعد فترته. والمحامي الذي يطرح أمام المحكمة مسألة قانون الأساس: احترام الإنسان وحريته، وهو عنصر أساس في قرارات المحاكمة، يواجه باستهتار (من القضاة) مثل: سمعنا، سمعنا".

وحسب التقرير، فإنه خلال ذلك العدوان على غزة، فحصت بعض الجمعيات إمكانية مقاطعة المحكمة العليا، في أعقاب الانطباع الذي طغى في تلك الأيام بأن المحكمة العليا ليست معنية بالتدخل.

ويقول وزير العدل الإسرائيلي الأسبق دانيئيل فريدمان إنه خلال حروب وعمليات عسكرية سابقة كانت المحكمة العليا تبحث في الالتماس تلو الآخر، وهذا بالأساس كان في فترتي رئاسة أهارون باراك ودوريت بينيش.

توجهات الحكومة للمحكمة العليا

إن المعركة من أجل الانتقاص من صلاحيات المحكمة العليا، أو من أجل زيادة وزن السياسيين في اللجنة التي تعين القضاة، لم تبدأ في فترة حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة بما فيها الحالية. ورغم أن نتنياهو طرح مثل هذا الموقف في حكومته الأولى، ١٩٩٦- ١٩٩٩، فقد برزت هذه المعركة بشكل آخر في ظل حكومة حزب "كديما" برئاسة إيهود أولمرت، حينما كان وزير العدل حاييم رامون.

فقد تولى رامون وزارة العدل لعدة أشهر في العام ٢٠٠٦، واضطر للاستقالة منها في أعقاب قضية تحرّش جنسي، حينما قام بتقبيل جندية في مكتب رئيس الحكومة بغير إرادتها. ولكن الأشهر القليلة تلك كانت كافية للإعلان عن نواياه بتغيير أنظمة تعيين القضاة، ليكون الوزن أكبر للجهاز السياسي، ولكن ليس هذا فحسب، بل هو أيضا عبّر عن اعتراضه على مدى تدخل المحكمة العليا في القوانين التي يقرّها الكنيست.

ففي شهر أيار ٢٠٠٦، اعترضت المحكمة على القانون "المؤقت" الذي يحظر لم الشمل للعائلات الفلسطينية التي أحد الزوجين فيها من الضفة والقطاع المحتلين، أو من خارج البلاد، إذا كان فلسطينيا أو عربيا. ويومها قال رامون من على منصة الكنيست: "إذا المحكمة قالت إن هذا القانون عنصري، فأنا اعتز بهذه العنصرية".

وبعد اضطرار رامون للاستقالة تم استقدام المحامي والخبير الحقوقي البروفسور دانيئيل فريدمان، السابق ذكره في هذا التقرير. واتضح لاحقا أن فريدمان ذاته كان من الموجهين لرامون، وجاء ليكمل المهمة. ما يعني أن هذا المشروع كان أكبر من فكرة شخص في الحكومة. لكن حكومة أولمرت حلّت نفسها قبل إحداث أي تغيير.

ومنذ الأيام الأولى لحكومة نتنياهو قبل السابقة، في ربيع العام ٢٠٠٩، أبدى رئيسها نيته تغيير قوانين وأنظمة في جهاز القضاء، وبشكل خاص تقويض صلاحية المحكمة العليا في التدخل في القوانين. ورغم تشكيل حكومتين، وهذه الثالثة، إلا أن مثل هذه القوانين لم تحل بعد. لكن جرى تغيير طفيف في لجان تعيين القضاة. غير أنه قبل هذا، نجحت حكومة نتنياهو قبل السابقة بتغيير قانون تعيين رئيس المحكمة العليا، الذي كان يقضي بتعيين الأكبر سنا، شرط أن يكون عمره حتى ٦٦ عاما، لكون القاضي يخرج للتقاعد بعمر ٧٠ عاما، ومن يتم انتخابه رئيسا يبقى في منصبه حتى تقاعده.

وكان الغرض من تعديل هذا القانون هو السماح للقاضي آشر غرونيس، المحسوب على اليمين، بأن يتولى المنصب حينما يكون عمره ٦٧ عاما فور استقالة دوريت بينيش، الذي اتبعت نهج سابقها "الليبرالي" أهارون باراك.

وفي اتفاقيات الائتلاف الحاكم، التي تم توقيعها في شهر أيار ٢٠١٥، ظهر خلاف واضح في كل ما يتعلق بالتعامل مع جهاز القضاء. فقد اعترضت كتلة "كولانو (كلنا)" برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، على بندين في الاتفاقية التي وقعها حزب "الليكود" مع الشركاء الثلاثة الآخرين: تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، والكتلتان اللتان تمثلان اليهود المتزمتين "الحريديم: شاس ويهدوت هتوراة. وقد نص البندان على ما يلي: الاتفاق على دعم مشروع قانون يسمح للكنيست بإعادة سن قانون رفضته المحكمة العليا، ما يعني تقليص صلاحيات المحكمة العليا في نقض قوانين؛ والاتفاق على تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث يرتفع وزن السياسيين فيها- أي ممثلي الحكومة- ما يجعل الجهاز القضائي خاضعا أكثر للجهاز السياسي.

ورفض حزب "كولانو" إدراج هذين البندين في الاتفاقية معه، وطلب الإشارة بوضوح إلى رفضه للبندين. وفي هذه الحالة فإن حكومة نتنياهو التي ترتكز على أغلبية هشة من ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، لن تكون لها أغلبية برلمانية، كما لن يسعفها دعم كتلة المعارضة "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، عدا عن أن اتفاقيات الائتلاف تنص على تقديم مشاريع قوانين متفق عليها، ويحق للأحزاب المشاركة في الحكومة طرح حق النقض على أي من القوانين.

لكن من الواضح أن "الحريديم" بالذات، ومن ثم المستوطنين، معنيون جدا بتغيير قوانين وأنظمة بغية تقليص صلاحيات المحكمة، ولكن هذا حتى الآن ليس بالمستطاع، والإثبات على هذا هو أن الحكومة رفضت مشروع قانون قدمه المعارض ليبرمان يلغي صلاحية المحكمة العليا بنقض قرار لجنة الانتخابات المركزية، في حال تم رفض ترشيح مرشح أو قائمة بأكملها للانتخابات البرلمانية، إذ أن لجنة الانتخابات مركبّة كلها من ممثلي أحزاب، باستثناء رئيس اللجنة الذي هو قاضي محكمة عليا.

وقائع إحكام سيطرة اليمين على «لجنة تعيين القضاة»!

تشكل «لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل إحدى الجبهات الرئيسة في المعركة المتواصلة على صورة «الجهاز القضائي في إسرائيل»، بما يشمل من محاكم مختلفة الدرجات والمستويات والصلاحيات في مقدمتها وعلى رأسها المحكمة العليا، وخاصة حينما تمارس مهامها القضائية بصفة «محكمة العدل العليا» (التي تبحث وتبتّ في كل ما يتصل بالقضايا الدستورية وما يدور في صلبها من حقوق وحريات أساسية)، وليس مجرد هيئة استئناف أخرى (وأخيرة) على ما يصدر من قرارات حكم قضائية عن ما دونها من محاكم.

ولأنها كذلك، فهي تشكل ميدانا أساسيا للتجاذبات المختلفة، السياسية ـ الحزبية والقضائية، عشية انتخاب أعضائها بعيد انتخاب هيئة جديدة للكنيست.

وهذا ما حصل السنة الماضية، أيضا، كما حصل في السابق. فقد وجد حليفا الأمس خصما / عدوّا اليوم، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (زعيم الليكود) وأفيغدور ليبرمان (زعيم «إسرائيل بيتنا») قاسما مشتركا جعلهما يضعان جانبا، ولو مؤقتا، جميع الخلافات السياسية ـ الحزبية ـ الائتلافية وغيرها والتحالف في مسألة عينية على غاية من الأهمية لكليهما معا ولكل منهما على حدة، وهي: موقع اليمين وقوته في «لجنة تعيين القضاة»، ومدى تأثيره على قراراتها، وذلك في سياق الحرب الشعواء التي تشنها أحزاب اليمين وتنظيماته وقياداته المختلفة على الجهاز القضائي في إسرائيل، وفي مقدمته تحديدا «محكمة العدل العليا»، سعيا إلى تقليص صلاحياتها بالحدّ من قدرتها على إلغاء قوانين غير دستورية يسنها الكنيست والحدّ من قدرتها على توفير الحماية (ولو الجزئية والمنقوصة) للأقليات والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع الإسرائيلي بما يضمن حقوقها وحرياتها الأساسية.

ثمة في اسم «لجنة تعيين القضاة» ما يحمل دلالة كثيفة على مدى أهميتها. فهي التي تنتخب القضاة في جميع المحاكم، في جميع الدرجات والمستويات، وفي جميع المجالات ومن جميع الأنواع، بما في ذلك تعيين رئيس المحكمة العليا أيضا. أما التعيين الرسمي للقضاة في مناصبهم ـ بعد انتخابهم من قبل هذه اللجنة ـ فيتم من قبل رئيس الدولة.

وتقوم هذه اللجنة بهذا الدور بتخويل صريح من «قانون أساس: القضاء»، الذي حدد تركيبتها الدقيقة كما حدد مهامها، وذلك بالنص التالي: في البند ٤ (أ): «يقوم رئيس الدولة بتعيين قاض، بناء على انتخاب لجنة تعيين القضاة». وفي البند ٤ (ب): «تتألف اللجنة من تسعة أعضاء، هم: رئيس المحكمة العليا، قاضيان من قضاة المحكمة ينتخبهما قضاة المحكمة العليا، وزير العدل ووزير آخر تعيّنه الحكومة، عضوا كنيست ينتخبهما الكنيست وممثلان عن نقابة المحامين ينتخبهما المجلس القطري للنقابة. ويترأس هذه اللجنة وزير العدل».

وعلى الرغم من أن تركيبة اللجنة، كما حددها القانون، توخت تقليص التأثيرات والضغوطات السياسية على عملية انتخاب القضاة في إسرائيل، إلا أن تطورات الواقع السياسي والخارطة الحزبية في البلاد، كما فرضتها قوى اليمين، وضع هذه التركيبة في عين العاصفة ورفعها إلى مصاف المسائل الوجودية تقريبا!

والواقع أن تركيبة اللجنة، كما حددها النص القانوني، استهدفت تحقيق غايتين مركزيتين: الأولى ـ ضمان أن يتمتع القضاة بمستوى مهني رفيع؛ والثانية ـ توفير غطاء من الشرعية الجماهيرية العامة على عملية انتخاب القضاة، من خلال ضمان تمثيل للسلطات الثلاث (التنفيذية / الحكومة، التشريعية / الكنيست والقضائية / المحاكم)، من جهة، إلى جانب ضمان التمثيل لكتل الائتلاف والمعارضة على قدم المساواة، من جهة أخرى.

وتقوم هذه التركيبة على فرضية أن عملية انتخاب القضاة (سواء تعيين قضاة جدد من خارج الجهاز أو ترقية قضاة في داخل الجهاز ـ من محكمة إلى أخرى أعلى) تحتاج إلى أدوات تقييم مهنية تتعلق بمدى ملاءمة الشخص المرشح لتولي كرسي القضاء، وهي أدوات تتوفر للعناصر المهنية (قضاة المحكمة العليا الثلاثة والمحاميان ممثلا نقابة المحامين).

وبعد استكمال الانتخابات لعضوية هذه اللجنة، أصبحت تركيبتها الجديدة للدورة الحالية على النحو التالي: وزيرة العدل أييلت شاكيد - رئيسة اللجنة، ووزير المالية موشيه كحلون (ممثلا الحكومة)، عضوا الكنيست نوريت كورن وروبرت إيلاتوف (ممثلا الكنيست)، رئيسة المحكمة العليا القاضية مريام ناؤور، قاضيا المحكمة العليا إلياكيم روبنشتاين وسليم جبران (ممثلا الجهاز القضائي / المحكمة العليا)، المحامي خالد حسني زعبي والمحامية إيلانه ساكر (ممثلا نقابة المحامين).

الصفقة بين نتنياهو وليبرمان أتاحت لأحزاب اليمين في إسرائيل التكتل وضمان أن يكون ممثلا الكنيست في عضوية "لجنة تعيين القضاة" اثنين من أعضاء الكنيست من هذه الأحزاب، هما: نوريت كورن (ليكود) وروبرت إيلاتوف (إسرائيل بيتنا)، كما أظهرت نتائج التصويت السري في الكنيست يوم ٢٢ تموز ٢٠١٥.

وقد درجت العادة، حتى الآن، على أن يختار الكنيست ممثلَيه في هذه اللجنة من خلال المحافظة على "التوازن" بحيث يكون أحدهما من كتل الائتلاف والآخر من كتل المعارضة. وهذا ما حصل الآن أيضا: فحزب "إسرائيل بيتنا" وكتلته يجلسان في المعارضة البرلمانية، خارج الائتلاف الحكومي! ومن خلال هذا التحالف بينهما، استطاع نتنياهو وليبرمان قطع الطريق على كتل المعارضة الأخرى (المعسكر الصهيوني، يش عتيد، ميرتس والقائمة المشتركة) بإجهاض مسعاها لإيصال ممثل عنها إلى عضوية "لجنة تعيين القضاة". وهكذا فشل عضوا الكنيست عوفر شيلح (يش عتيد) وأييلت نحمياس ـ فربين (المعسكر الصهيوني) اللذين كانا مرشحين عن كتل المعارضة الأخرى (عدا "إسرائيل بيتنا")، مجتمعة!

لكن هذه الصفقة بين نتنياهو وليبرمان، كما ظهرت نتيجتها في هوية عضوي الكنيست اللذين سيمثلان الكنيست في "لجنة تعيين القضاة"، ليست ـ كما يبدو ـ سوى الخطوة العملية الأولى في تحالف يميني شامل وطويل المدى في هذه القضية يستهدف محاصرة "محكمة العدل العليا"، تحجيم قوتها وتقليص صلاحياتها. وقد عبر عدد كبير جدا من ممثلي اليمين وقادته عن هذا الهدف خلال السنوات الأخيرة، جهرا ودونما أي خجل أو وجل.

أما الخطوة التالية في هذا التحالف فستكون، على الأرجح، تطبيق الخطة السابقة التي كان أعدها رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست السابق ووزير السياحة في الحكومة الحالية، ياريف ليفين (ليكود) والرامية إلى سن قانون جديد يقضي بتغيير تركيبة هذه اللجنة وتغيير موازين القوى فيها، بحيث يتم تقليص قوة (تمثيل) القضاة الممثلين عن المحكمة العليا مقابل زيادة قوة وتمثيل السياسيين وممثلي الأحزاب السياسية.

وكان ليفين قال في تفسير وتبرير مشروعه هذا: "التركيبة الحالية لهذه اللجنة تتيح لقضاة المحكمة العليا الثلاثة ولممثليّ نقابة المحامين تشكيل "جسم مانع" مقابل الأعضاء الأربعة الآخرين (وزيران وعضوا كنيست)، وهكذا يفرضون عليهم تعيينات غير مقبولة عليهم ومختلف حولها". وأضاف: "سنعمل على تغيير هذا الوضع، لأنه لا يمكن أن يستمر"!! بانتخاب كورن وإيلاتوف ممثليّ الكنيست في هذه اللجنة، يصبح في مقدور رئيستها، وزيرة العدل أييلت شاكيد (البيت اليهودي)، تشكيل "جسم مانع" يحمل أجندة اليمين الواضحة في أداء اللجنة وقراراتها خلال الدورة الجديدة، بما يمكّنه من تحقيق أهدافه المعلنة، صراحة، وأهمها إفشال (فيتو) تعيين أي قاض "غير مرغوب فيه"، وخاصة لـ"محكمة العدل العليا"، من جهة، مقابل إتاحة عقد صفقات لتعيين قضاة "مقربين و/ أو "مرضيّ عنهم"، من جهة أخرى.

يشار في هذا الصدد إلى أن الكنيست أقرّ في العام ٢٠٠٨ تعديلا لقانون المحاكم يقضي بأن انتخاب قاض للمحكمة العليا يحتاج إلى أغلبية سبعة من بين أعضاء "لجنة تعيين القضاة" التسعة، بينما أبقى على أغلبية خمسة أعضاء المطلوبة لانتخاب قاض في أية محكمة أخرى. ويعني هذا التعديل أن الأغلبية السياسية الائتلافية تستطيع (من خلال ممثليها الوزيرين وعضوي الكنيست) إجهاض تعيين أي قاض لا يروق لها.

المشهد الاسرائيلي

«مؤشر فان لير لجودة الحياة»:

جودة الحياة في إسرائيل أقل بـ ١٠٪ من المتوسط في دول OECD

هذا المؤشر جديد من حيث المعايير المعتمدة فيه والمجالات التي يشملها القياس، خلافاً للمؤشرات القائمة حتى الآن التي تقيس «جودة الحياة» اعتمادا على معطيات الناتج المحلي للفرد ووتائر النمو الاقتصادي

نشر "معهد فان لير" في مدينة القدس، الأسبوع الفائت، النتائج التي توصل إليها في ختام البحث الخاص الذي أجراه لإعداد "مؤشر فان لير لجودة الحياة في إسرائيل"، وذلك في العدد رقم ٢٢ (كانون الثاني ٢٠١٦) من مجلته الدورية "الاقتصاد والمجتمع"، التي تصدر عن "برنامج الاقتصاد والمجتمع في معهد فان لير في القدس".

وهذه هي المرة الأولى التي ينشر فيها هذا المؤشر، وهو الأول من نوعه في إسرائيل من حيث تغطيته مركّبات وجوانب عديدة تعكس "مستوى وجودة الحياة في إسرائيل"، لم يكن يشملها أي من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال والقائمة حتى اليوم.

مؤشر حكومي جديد

قبل عام واحد، تقريبا، قررت الحكومة الإسرائيلية الشروع في اعتماد منهجية جديدة وإعداد مؤشر إسرائيلي جديد لقياس جودة ومستوى الحياة في إسرائيل، علاوة على المنهجية القائمة التي يتم وفقها قياس مستوى المعيشة بمعايير الناتج القومي والناتج المحلي للفرد. وقد جاء قرار الحكومة الإسرائيلية هذا اقتفاء لما هو متبع في دول متقدمة عديدة، وخاصة على ضوء الواقع الجديد الذي فرضته عضوية إسرائيل في "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" (OECD).

ويشكل هذا الانتقال ـ من اعتماد الناتج القومي والمحلي إلى اعتماد مركّبات أخرى لقياس جودة ومستوى الحياة في دولة معينة ـ جزءاً من سيرورة طويلة المدى تعكس وعياً متزايدا لدى علماء الاقتصاد والسياسيين، على حد سواء، بمدى الحاجة إلى معطيات أخرى مكمّلة تساعد في رسم وتقديم صورة أكثر اتساعاً وشمولية، ثم أكثر تعبيراً حقيقياً بالتالي، عما يقدمه قياس معدلات الناتج القومي ووتائر النمو الاقتصادي. فالمعطيات المستخلصة عن الناتج القومي تتركز في مجالات محددة، تُبرز جوانب محددة من مستوى المعيشة وجودتها وتغفل جوانب أخرى هامة، وخاصة تلك التي تشكل مصلحة مشتركة لعموم المواطنين في الدولة.

وعلى هذه الخلفية، تصاعدت في السنوات الأخيرة دعوات مختلفة لإضافة ودمج مؤشرات إضافية أخرى يمكن من خلالها قياس جودة الحياة في الدولة على نحو أوسع وأشمل، بما يضمن تقديم صورة حقيقية عن الوضع المعيشي للسكان تتيح لصناع القرار وضع الإصبع على المجال العيني الذي يتطلب تدخلا علاجيا سريعا واستثنائيا، سعياً إلى تحسين مستوى المعيشة وجودتها.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تم توظيفها، حتى الآن، في تطوير وإعداد المؤشر الحكومي الجديد، إلا أن الحكومة لن تستطيع نشر مركّبات القياس الجديدة قبل أواسط ـ أواخر شهر شباط الحالي، ما يعني أن عملية القياس نفسها لم تجر بعد وسيمر وقت طويل، نسبيا، حتى يتم نشر معطيات هذا المؤشر الجديد.

"مؤشر فان لير"

يمثل "مؤشر فان لير لجودة الحياة في إسرائيل"، الذي ينشر للمرة الأولى، مشروعا جديدا لقياس ما يسميه القائمون عليه (في "برنامج الاقتصاد والمجتمع في معهد فان لير") "جودة الحياة والاستدامة" (أي، القدرة على المحافظة على مستوى معيشي مرتفع لفترة زمنية طويلة)، من خلال استجواب عشرات الخبراء والمختصين الإسرائيليين في تسعة مجالات حياتية، طبقاً لمنهجية "دلفي" البحثية. أما المجالات الحياتية التسعة هذه، فهي التالية: الصحة، التربية والتعليم، العمل، المشاركة المدنية، الرفاهية الشخصية والاجتماعية، السكن، الأمن الشخصي (الفردي)، جودة البيئة والرفاهية المادية.

وأكد القائمون على البرنامج وعلى المؤشر الجديد أن اختيار الخبراء، في جميع المجالات المذكورة، "كان متوازناً، من حيث ضمان التمثيل المتساوي للرجال والنساء، كما لمجموعات الأقليات أيضا"!

أما الشرط المسبق لبناء هذا المؤشر فهو الحسم واتخاذ القرار بشأن الناتج النهائي المتوقع (المرغوب!)، والذي قد يتراوح ما بين محاولة الإحاطة بجميع العناصر والمركّبات التي تؤثر على سعادة الإنسان، ثم سبر غورها وفهمها تالياً ("التوجه العلمي")، من جهة، وبين السعي إلى تحقيق أهداف أخرى، مختلفة تماماً. أما "التوجه العلمي" فيشمل بين طياته، أيضا، عناصر مؤثرة على سعادة الإنسان، مثل مدى الاكتفاء الجنسي، تحقيق الذات ومدى الرضى عن وضع الأبناء والبنات وغيرها من العناصر والمركّبات التي لا تنطوي على أي تأثير على أداء الحكومة، قراراتها، سياساتها وأنشطتها.

ونوه مسؤولو "برنامج الاقتصاد والمجتمع" في "معهد فان لير" بأنه في ختام سلسلة من المشاورات مع الخبراء والمختصين المعنيين، استقر القرار على أن يشمل المؤشر، بدرجة معينة من الإبراز، المجالات الأساسية فقط التي تؤثر على حياة المواطنين في دولة إسرائيل، والتي تضطلع السياسة الحكومية بتأثير حاسم عليها. وأوضح هؤلاء أن هذا القرار ينسجم، تماما، مع المهام المنوطة بـ "برنامج الاقتصاد والمجتمع في معهد فان لير"، باعتباره "منتدى للتفكير المدني"، وهو (التفكير المدني) وما يميز هيئات وأجساماً هامّة أخرى تنشط في الميدان نفسه، من بينها الهيئة الخاصة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المكلفة بإعداد "المؤشر لحياة أفضل" (Better Life Index)، والذي تنشر المنظمة معطياته السنوية تباعاً، منذ بضع سنوات.

وأشار مسؤولو البرنامج إلى أن قرارهم استقر، في نهاية المطاف، على أن يشمل "مؤشر فان لير" مجالات حياتية مماثلة، موازية، لتلك التي يتم اعتمادها في مؤشر منظمة التعاون والتنمية المذكور، مع فارق أساس بين المؤشرين، هو: اختيار المعايير.

فالمعايير في "مؤشر فان لير" تم اختيارها من قبل خبراء إسرائيليين ـ بعد وضع شرط مسبق تمثل في حد أدنى من المعايير ـ طبقاً لآرائهم وتوجهاتهم وعلى قاعدة "الإجماع المهني" بينهم هم (وهي منهجية البحث المعروفة باسم "استبيان دلفي"). فطبقاً لهذه المنهجية، وفي إطارها، يتم الحصول على المعايير المحددة في أي مجال من خلال مشاركة عشرات الخبراء، الباحثين، الأكاديميين، العاملين الميدانيين وصناع القرارات في كل مجال ومجال، بحيث يتوصل هؤلاء جميعا، في نهاية المطاف، إلى عدد محدود من المعايير التي تعكس مستوى معيشيا مرغوبا في كل مجال على حدة. ثم يجري، لاحقا، "استنباط" المؤشر العام في كل مجال ومجال بعد إعطاء المعايير التي تشكله أوزانها المناسبة، علما بأن وزن المعيار يمثل ـ من وجهة نظر الخبراء ـ مدى أهميته وقدرته على تمثيل المجال المعني بأكمله.

وبهذا المعنى، يتجلى أحد الانعكاسات الأبرز للفوارق ما بين "مؤشر فان لير" والمؤشرات الأخرى في مجال المشاركة المدنية: ففي "المؤشر لحياة أفضل" المذكور، يشمل هذا المجال، بصورة أساسية ومركزية، نسبة التصويت والمشاركة في الانتخابات، مما وضع إسرائيل في المرتبة الأخيرة خلال السنوات الأخيرة (جراء تدني نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية العامة فيها). أما في "مؤشر فان لير"، في المقابل، فثمة معايير أخرى إضافية كثيرة (عدا المشاركة في التصويت والانتخابات) تمثل المشاركة المدنية وتعبر عنها، من بينها: مدى الثقة العامة بمؤسسات الحكم والسلطة، مدى حرية الصحافة (كما تعبر عنها تقارير منظمة "بيت الحرية"/ "فريدوم هاوس" ـ Freedom House، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأميركية، تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان)، نسبة المؤمنين بأنهم وأصدقاءهم يستطيعون ممارسة التأثير على سياسة الحكومة، نسبة الراضين عن الديمقراطية الإسرائيلية ومعيار الثقافة السياسية الديمقراطية، كما يعبر عنها مؤشر صحيفة "إيكونوميست" البريطانية.

ويلاحظ مسؤولو البرنامج إنه بعد إدراج هذه المعايير وشملها في الحسبان، ترتقي إسرائيل من المرتبة الأخيرة في "المؤشر لحياة أفضل" (كما ذكر، آنفا) إلى المرتبة الـ ٢١، من أصل ٣٤ دولة.

جودة الحياة في إسرائيل... أقل بـ ١٠٪ من المتوسط في دول OECD

تشير المعطيات والنتائج التي توصل إليها "مؤشر فان لير لجودة الحياة في إسرائيل" إلى أن دولة إسرائيل تحتل ـ فيما يتعلق بجودة ومستوى الحياة فيها ـ المرتبة الـ ٢١ من أصل ٣٤ دولة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وذلك "استنادا إلى معدل بسيط لمعايير المجالات المختلفة كلها"!

فخلافاً للمعطيات حول الناتج المحلي للفرد، والتي تقترب إسرائيل فيها من المتوسط العام في دول منظمة OECD، يتضح أن إسرائيل تتخلف بنسبة ١٠٪ تقريباً عن متوسط تلك الدول من حيث جودة الحياة (الحالية، في الوقت الراهن) والاستدامة (القدرة على المحافظة على مستوى معيشي مرتفع لفترة زمنية طويلة في المستقبل).

وتبين، أيضا، أنه طوال الفترة التي استغرقها إعداد المؤشر، من العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٤، احتلت إسرائيل في مجال الاستدامة مرتبة أكثر تخلفا وتدنيا من مرتبتها في مجال جودة الحياة، وذلك خلافاً لدول أخرى في منظمة OECD، ككوريا الجنوبية مثلاً.

أما المجالات التي سُجل فارق كبير جدا بين ما هو عليه وضعها في دول منظمة OECD وما هو عليه وضعها في إسرائيل، بمعنى تخلف إسرائيل بنسبة تصل حتى ٤٠٪ عن المتوسط السائد في دول هذه المنظمة، فتشمل: السكن وجودة البيئة، بصورة أساسية!

ففي مجال السكن، مثلا، حصلت إسرائيل على تدريج متدن جدا، وبشكل لافت، في نسبة البيوت (الوحدات العائلية) التي لا تتوفر فيها مياه الشرب، وهي مشكلة حارقة جدا تعاني منها، بالأساس، قرى عربية في مختلف أنحاء إسرائيل، وخصوصا عدد من القرى والتجمعات التي يسكن فيها مواطنون عرب بدو، في منطقة النقب جنوب إسرائيل بوجه خاص، والتي تسمى "القرى غير المعترف بها". وتضاف إلى مشكلة نقص / انعدام مياه الشرب، أيضا، مشكلة معدلات الصرف على خدمات السكن ونسبتها (حصتها) من الدخل الصافي للوحدة العائلية في إسرائيل.

أما في جودة البيئة، فتحصل إسرائيل على علامة متدنية جدا في مجال تخصيص مناطق وأراض لغايات الحفاظ على البيئة وفي مجال استخدام الطاقة المتجددة وحصتها من مجمل استهلاك الطاقة في إسرائيل.

الأمن الشخصي- تدهور حاد!

يبين "مؤشر فان لير" أن أحد المجالات التي طرأ فيها تدهور حاد جدا في إسرائيل خلال السنوات بين ٢٠١١ و ٢٠١٤ هو مجال الأمن الشخصي، بالمقارنة مع المتوسط العام في دول منظمة OECD بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٤. فقد تراجعت إسرائيل ـ في هذا المجال ـ من المرتبة السادسة "المحترمة"، كما يشير معدو المؤشر، في العام ٢٠١١، إلى المرتبة الـ ١٧ في العام ٢٠١٤.

وبالمقارنة مع الأعوام بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، يبرز الارتفاع الحاد في مؤشر "العنف القومي"، كما أعدته شرطة إسرائيل، فضلا عن التدهور الحاد، أيضا، في المعطيات حول نسبة المواطنين الذين يشعرون بالأمن والأمان "لدرجة السير في الشوارع وحيدين في ساعات الليل"!

التعليم ـ تخلف خطير!

ومجال آخر يبين فيه المؤشر الجديد تخلفاً إسرائيلياً، قياساً بالمتوسط السائد في دول منظمة OECD، هو: مجال التعليم، رغم ما يشكله هذا المجال من تحد كبير جدا في إسرائيل، إذ من المعروف أنها تؤسس تفوقها الاقتصادي والعلمي عليه، علاوة على ما فيه من تأثير حاسم في كل ما يتصل برأسمالها البشري. ولهذا، فهو تخلف في مجال خطير جدا، كما يرى معدو المؤشر.

وحيال التحول المتوقع في التركيبة السكانية (الديمغرافية) في إسرائيل حتى العام ٢٠٥٩ ـ طبقاً للتوقعات الديمغرافية المختلفة المتداولة في إسرائيل ـ والذي يتنبأ بارتفاع نسبة الحريديم والعرب إلى نحو ٥٠٪ من مجموع السكان في إسرائيل، على ما يميز هاتين المجموعتين السكانيتين من رأسمال بشري متدنّ، نوعيّاً، "يصبح من الملح جدا إيجاد حل للمدى البعيد لهذا الموضوع"، كما يؤكد معدو المؤشر!

المتطرفون اليهود: استهداف ممنهج للاماكن المقدسة.

الاعتداءات وأعمال التخريب الصهيونية لم تُفرّق بين كنيسة ومسجد!

خلال مراجعاتي المتكررة لملفات «أرشيف دولة إسرائيل» عثرت على عدد ليس بقليل من التقارير حول شكاوى عن اعتداءات وسرقات وتدنيس قدسية كنائس وأديرة ومؤسسات مسيحية بما فيها مدارس وبيوت كهنة

بقلم: د. جوني منصور (*)

نشرت صحيفة «هآرتس» يوم الجمعة ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦ مقالة بقلم عوفر أديرت تعرض فيها إلى حذف مجموعة من أقوال وبيانات أدلى بها موشيه شاريت عند توليه وزارة الخارجية في حكومة بن غوريون الأولى في العام ١٩٤٩. وجاء هذا الكشف بعد أن قام ابنه يعقوب شاريت بزيارة إلى أرشيف دولة إسرائيل الكائن في القدس للبحث عن مواد أرشيفية ليكتب كتابا عن والده. واكتشف أن الرقابة حذفت مجموعة من السطور تحتوي على أقوال نطق بها موشيه شاريت خلال جلسة للحكومة المذكورة بتاريخ الخامس من تموز ١٩٤٩. وتحتوي هذه السطور على موقف شاريت من عمليات النهب والسرقة والتحطيم التي تعرضت لها بعض الكنائس في منطقة الجليل مباشرة بعد سقوط المدن والقرى فيها بيد المنظمات العسكرية اليهودية ثم الجيش الإسرائيلي. وعبّر عن امتعاضه من الأعمال التخريبية التي قام بها جنود في الجيش متجاوزين بذلك، على حد زعمه، كل حدود الأخلاقيات التي يجب ان يتحلى بها المجندون في الجيش الإسرائيلي.

وبيّن المقال في "هآرتس" أن نيّة ابن شاريت هي إخراج الحقيقة (على حد اعتقاده) إلى حيّز الوجود، وان يتعرف القُرّاء على شخصية والده، ومواقفه الأخلاقية، وصراعه ومواجهته لسياسات بن غوريون الاستبدادية والانفرادية. ولم يُشر إلا إلى اعتداء واحد على كنيسة في كفار ناحوم شمالي بحيرة طبريا. لكنني، ومن خلال مراجعاتي المتكررة لملفات "أرشيف دولة إسرائيل"، عثرت على عدد ليس بقليل من التقارير الموقعة بإمضاءات رجال شرطة وجيش حول شكاوى تقدم بها رجال دين مسيحيون من قرى مختلفة في الجليل، ومنها حيفا (على سبيل المثال وليس الحصر) وغيرها، عن سلسلة من الاعتداءات والسرقات وتدنيس قدسية كنائسهم وأديرتهم ومؤسساتهم بما فيها المدارس وبيوت الكهنة.

ولأن المقالة في "هآرتس" تتعرض للكنائس وليس للمساجد، فإنني سأنقل إلى القارئ مجموعة من محتويات رسائل ووثائق تؤكد حقيقة الأعمال المشينة واللاأخلاقية التي قام بها جنود الجيش الإسرائيلي لأماكن العبادة المسيحية في حيفا والجليل، علمًا أن هذا الجيش عتدى بصورة وحشية على مجموعة كبيرة من المساجد والمقامات الإسلامية في قرى الوطن، ومن بينها مساجد تم تحويلها إلى متاحف ومعارض صور ولوحات فنية، وبعض آخر تم تحويله إلى مطاعم ومقاه وخمارات وملاه ليلية، ومساجد أخرى استخدمت كزرائب كما هي الحال في قرية البصة الواقعة على الحدود الفلسطينية - اللبنانية، حيث استخدم مصنع للحوم المُصنّعة مسجد وكنيستي القرية زرائب للأبقار.

ففي رسالة للجمعية المسيحية التي كان مقرّها في شارع اللنبي ٣٠ في حيفا والمؤرخة في ١٧ حزيران ١٩٤٩ والموجهة إلى رئيس دولة إسرائيل يشرح المَوقّع عليها باسم الهيئة الإدارية حالة النهب والسلب التي تعرض لها المسيحيون في بيوتهم الخاصة ومؤسساتهم. وأُرسِلت الرسالة باللغتين العربية والانكليزية.

وعثرتُ أيضًا على رسالة للكاهن أغناطيوس، الرئيس الروحي لطائفة الروم الأرثوذكس في حيفا، والتي وجهها إلى وزراء الداخلية والأديان والأقليات ورئيس بلدية حيفا بتاريخ ٢ نيسان ١٩٤٩ وفيها يستنكر بشدّة إقدام السلطات على هدم الدير الأرثوذكسي الملاصق لكنيسة الروم الأرثوذكس في البلدة القديمة وكذلك مبنى المدرسة التابع لها وفقدان كافة محتويات الكنيسة.

وعثرتُ أيضًا على تقرير لقائد مركز شرطة البلدة التحتا في حيفا مؤرخ في ٣١ تموز ١٩٤٨، اي ثلاثة شهور بعد سقوط مدينة حيفا بيد منظمة "الهاغناه" العسكرية وترحيل أهالي حيفا العرب والاستيلاء على بيوتهم وممتلكاتهم. وأشار ضابط المركز إلى انه تلقى شكاوى من الأرشمندريت بطرس فاخوري الرئيس الروحي لطائفة الروم الكاثوليك في حيفا يُعلمه فيها عن سلسلة من السرقات واعمال التخريب التي تعرّضت لها كنائس طائفته في حيفا. فقدم فاخوري شكوى بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٤٨ عن سرقة كأس ذهبية، وشمعدانات وصليب وملابس كهنة وأثاث من كنيسة السيدة في البلدة القديمة. وفي شكوى أخرى تقدم بها بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٨ ذكر الأب فاخوري أنه تمّت سرقة كنيستي محطة الكرمل ووادي الجمال، وأن المنهوبات شملت ما يلي: خزانتان وملابس أطفال. وأشار التقرير إلى أنهما أعيدتا لاحقا الى كنيسة المحطة. أما ما سرق من أواني مقدسة وشمعدانات وأدوات مطبخ وأسرّة فلم يتم إعادتها بالمرّة. وأشار التقرير ذاته إلى أن أمين كنيسة وادي الجمال في حيفا أبلغ الكاهن المذكور بسرقة كراس وطاولات وأغطية وستائر من كنيسة وادي الجمال، وهذه لم يتم إعادتها.

وفي شكوى إلى رئاسة بلدية حيفا تقدم بها الأب باسيليوس لحام من كنيسة الروم الكاثوليك بتاريخ ١ آب ١٩٤٨ عبر عن امتعاضه واستنكاره وشجبه لعمليات هدم أوقاف كنسية من قبل هيئة البلدية دون إعلام أو إخطار أصحاب الملك، كما حصل بالقرب من كنيسة مار الياس في مفترق طرق عين دور واللنبي والجبل في مدينة حيفا.

وأشارت بعض الوثائق إلى تقدم رؤساء كنائس في حيفا وبعض قرى الجليل بطلب تعويضها عن الخسائر التي لحقت بها، والعمل على ترميم ما تم تشويهه من كنائس وأديرة. واستجابت وزارتا الأقليات والأديان إلى عدد من هذه الطلبات، من منطلق عدم إثارة ضجة سياسية ودبلوماسية مع ممثليات الدول الأوروبية المسيحية، وفي مقدمتها الفاتيكان.

وهناك العشرات من الرسائل والشكاوى التي تقدم بها رجال دين مسيحيون ومؤسسات تابعة لهم حول السرقات والتعديات التي قام بها جنود إسرائيليون بمعرفة او عدم معرفة قياداتهم. لكن من الثابت والمؤكد أن موشيه شاريت وبالرغم من نوايا ابنه في تبييض صفحة والده التاريخية وغسلها من كل الأخطاء والخطايا، كان شريكا رئيسا في الخطط الحربية التي وضعتها قيادات منظمات عسكرية وفي مقدمتها "الهاغناه" بقيادة بن غوريون للانقضاض على المدن والقرى الفلسطينية وتطهيرها عرقيا، وترحيل سكانها والاستيلاء على البيوت ومحتوياتها والأراضي والعقارات لأنها ستشكل رصيدا رئيسا لانطلاق مشروع الدولة الصهيونية في فلسطين. فإن كانت المسألة للتذكير فقط بما حصل، فهذا أمر سهل للغاية، يمكن نقله عبر تصوير مجموعة من الوثائق والمستندات لتبيان الحقائق. لكن القضية اكثر من ذلك، وهي مرتبطة بجريمة تجريد شعب بكامله من أرضه وبيوته وعقاراته وتحويله إلى لاجئ فاقد لكل أسس الحياة لينطلق في مسيرة النضال والكفاح من أجل استعادة حقوقه.

وفي واقع الأمر فإنّ القيادات الصهيونية من سياسية وعسكرية ومنذ ما قبل العام ١٩٤٨ وحتى بعده، لم تُفرّق بين كنيسة ومسجد، بين مقبرة ومقام، بين مؤسسة ودير. وكل ما هو غير يهودي معرض إلى أيامنا لخطر الاعتداء والتدنيس، ولخطر الهدم والتشويه.

(*) مؤرخ وأستاذ جامعي فلسطيني- حيفا.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ـ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop